



تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي

الفصل الرابع 2025



دائرة الإحصاء والأبحاث
قسم الاستقرار النقدي والمالي

تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي
(الفصل الرابع - 2025)

Early Warning Report for the Banking Sector
(The Fourth – 2025)

البنك المركزي العراقي

2025

الاسم: (تقرير الإنذار المبكر للفصل الرابع من عام 2025) / العدد الرابع والثلاثون.
الوصف: العاصمة بغداد - البنك المركزي العراقي / يصدر بصورة فصلية/ بدء إصداره في عام 2017.
العنوان: البنك المركزي العراقي – شارع الرشيد - بغداد – العراق.

هاتف: 8165171

ص . ب : 64

فاكس: 0096418166802

البريد الإلكتروني: cbi@cbi.iq

الإنذار المبكر: هو تقرير يعطي صورة واضحة عن واقع وحجم المخاطر المحتملة الحدوث التي قد يتعرض لها القطاع المالي بصورة خاصة والاقتصاد بصورة عامة، ما يُمكن صُنَّاع القرار من اتخاذ التدابير اللازمة ورسم السياسات في الوقت المناسب لتلافي حدوث أزمة مالية.

يمكنكم الاقتباس من التقرير وفق الصيغة الآتية:

البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر للفصل الرابع من عام 2025، العدد الرابع والثلاثون، بغداد، 2025.

للوصول إلى النسخة الالكترونية من التقرير
الدخول من خلال رمز الاستجابة أدناه



للوصول إلى كافة تقارير الإنذار المبكر
الدخول من خلال رمز الاستجابة أدناه



المحتويات

1.....	المقدمة
9-2.....	الفصل الأول (تحليل مؤشرات كفاية الاحتياطيات وأسعار الفائدة)
2.....	أولاً: كفاية الاحتياطيات الأجنبية.....
2.....	1. مؤشر كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى العملة المصدرة.....
3.....	2. مؤشر كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2).....
4.....	3. مؤشر تغطية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى إجمالي الاستيرادات.....
5.....	4. مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي.....
6.....	ثانياً: التغير في معدلات أسعار الفائدة.....
6.....	1. أسعار الفائدة قصيرة الاجل على الودائع.....
7.....	2. أسعار الفائدة الحقيقية.....
33-10.....	الفصل الثاني (تحليل مؤشرات أداء المصارف)
10.....	1. تسهيلات الإقراض القائمة من البنك المركزي إلى إجمالي مطلوبات المصارف.....
10.....	2. الودائع المصرفية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2).....
11.....	3. أنواع الودائع لدى المصارف العاملة في العراق.....
13.....	4. إجمالي الائتمان النقدي.....
15.....	5. إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع.....
17.....	6. إجمالي الائتمان التعهدي.....
18.....	7. مؤشرات السيولة.....
18.....	أ- مؤشر نسبة تغطية السيولة (LCR).....
20.....	ب- مؤشر نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR).....
21.....	8. استثمارات المصارف إلى إجمالي الموجودات.....
23.....	9. المضاعف النقدي.....
23.....	10. ربحية المصارف.....
24.....	11. نسبة كفاية رأس المال (CAR).....
25.....	12. القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي.....
27.....	13. القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع.....
29.....	14. القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات.....
30.....	15. صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية للمصارف العاملة.....
31.....	16. فجوة الائتمان النقدي للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الاجمالي.....

الفصل الثالث (تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي).....34-39

1. معدل التضخم 34
2. المخفّض الضمني للأسعار 35
3. معدل نمو إجمالي الدين العام 35
- أ- معدل نمو الدين الخارجي 36
- ب- معدل نمو الدين الداخلي 36
4. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 37
- 5- معامل الاستقرار المالي 38
- أختبارات الضغط 41

قائمة الأشكال

الفصل الأول.....9-2

- شكل (1) نسبة صافي الاحتياطات الأجنبية الى العملة المصدرة 3
- شكل (2) نسبة صافي الاحتياطات الأجنبية الى (M2) 4
- شكل (3) شهور تغطية صافي الاحتياطات الأجنبية للاستيرادات 5
- شكل (4) مؤشر ضغط سوق الصرف الاجنبي 6
- شكل (5) اسعار الفائدة ومجموع ودائع التوفير والثابتة 7
- شكل (6) سعر الفائدة الاسمي ومعدل سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم 8

الفصل الثاني.....33-10

- شكل (7) نسبة النقد في التداول والودائع المصرفية إلى (M2) 11
- شكل (8) نسبة الودائع الثابتة والجارية والتوفير إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة 12
- شكل (9) نسبة الودائع لدى كل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة 12
- شكل (10) نسبة الودائع لكل من القطاع العام والقطاع الخاص إلى إجمالي الودائع 13
- شكل (11) نسبة الائتمان النقدي الممنوح من المصارف الحكومية والخاصة إلى إجمالي الائتمان الممنوح .. 14
- شكل (12) نسبة الائتمان النقدي الممنوح للقطاعين العام والخاص إلى إجمالي الائتمان الممنوح 15
- شكل (13) نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع للقطاع المصرفي 16
- شكل (14) نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لكل من المصارف الحكومية والخاصة 17
- شكل (15) نسبة الائتمان التعهدي إلى إجمالي الائتمان 18
- شكل (16) نسبة تغطية السيولة (LCR) للقطاع المصرفي 19
- شكل (17) نسبة تغطية السيولة (LCR) لدى كل المصارف الحكومية والخاصة 20
- شكل (18) نسبة التمويل المستقر (NSFR) لدى القطاع المصرفي 21
- شكل (19) نسبة التمويل الصافي المستقر (NSFR) لدى كل من المصارف الحكومية والخاصة 21
- شكل (20) نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لدى المصارف العاملة 22
- شكل (21) نسبة إجمالي الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لكل من المصارف الحكومية والخاصة 22
- شكل (22) المضاعف النقدي 23

- شكل (23) العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات لدى المصارف العاملة في العراق..... 24
- شكل (24) نسبة كفاية رأس المال 25
- شكل (25) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان الممنوح..... 25
- شكل (26) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى كل من المصارف الحكومية والخاصة..... 26
- شكل (27) نسبة القروض المتعثرة لدى القطاع العام والخاص إلى إجمالي الائتمان النقدي 27
- شكل (28) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع 28
- شكل (29) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى كل من المصارف الحكومية والخاصة 28
- شكل (30) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات 29
- شكل (31) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى كل من المصارف الحكومية والخاصة 30
- شكل (32) صافي المركز المفتوح بالعملة الاجنبية للمصارف العاملة 31
- شكل (33) فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الاجمالي 32
- الفصل الثالث..... 39-34**
- شكل (34) معدل التضخم لغاية الفصل الرابع من عام 2025 34
- شكل (35) الناتج المحلي والمخفض الضمني 35
- شكل (36) نسبة الدين الداخلي والخارجي إلى إجمالي الدين للفصل الرابع من عام 2025 36
- شكل (37) حوالات الخزينة والحوالات المخصومة من قبل المصارف العاملة 37
- شكل (38) الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة والجارية 37
- شكل (39) معدل الاستقرار النقدي 38

قائمة الجداول

الفصل الاول..... 9-2

جدول (1) المؤشرات الخاصة بكفاية الاحتياطيات وأسعار الفائدة..... 9

الفصل الثاني 33-10

جدول (2) المؤشرات الخاصة بتحليل اداء المصارف..... 33

الفصل الثالث..... 39-34

جدول (3) المؤشرات الخاصة بأداء الاقتصاد الكلي..... 39

جدول (4) أختبارات الضغط 42

المقدمة:

يُعد تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي أحد أهم الوسائل الرقابية المباشرة على هذا القطاع، وذلك وفق المؤشرات التي يحتويها والقادرة على التنبؤ في حدوث الأزمات الوشيكة والمحملة بصورة عامة وإن لم تتحقق، فضلاً عن قياس الانحرافات المحتملة التي قد تصيب القطاع المصرفي والمتغيرات المؤثرة فيه، إذ يشتمل التقرير على ثلاثة فصول تغطي غالبية المؤشرات التي تؤثر في عمل السلطة النقدية.

تضمن الفصل الأول من التقرير تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة وفق عدة مؤشرات أبرزها نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد الواسع (M2)، إذ ارتفعت النسبة إلى (76%) في الفصل الرابع من عام 2025 مقارنة بالفصل ذاته من عام 2024 فكانت النسبة (75.2%) وهي أكبر من النسبة المعيارية والبالغة (20%)، كما وبلغت نسبة تغطية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى إجمالي الاستيرادات نسبة (14) شهراً في الفصل الرابع من عام 2025، وهي أعلى من النسبة المعيارية ومحددة عند (6) أشهر. أما الفصل الثاني والمتضمن تحليل مؤشرات أداء المصارف، فقد بلغت نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع نسبة (68%) في الفصل الرابع من عام 2025 إذ لم تتجاوز النسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي والبالغة (75%)، كما بلغت نسبة كفاية رأس المال (CAR) في الفصل الرابع من عام 2025 نسبة (36.1%) مقارنة بنسبة (39.4%) وعلى الرغم من انخفاض النسبة إلا أنها لا زالت أعلى من الحد الأدنى من النسبة المعيارية المحدد عند (12.5%) أما فيما يخص مؤشر القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي فقد ارتفعت لتسجل نسبة (7.3%) في الفصل الرابع من عام 2025 بعد أن كانت النسبة (7.1%) المسجلة في ذات الفصل من عام 2024.

وقد تم التطرق في الفصل الثالث إلى تحليل بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي التي لها تأثير على الجهاز المصرفي العراقي، إذ بلغ معدل التضخم نسبة (0.9%-) في الفصل الرابع من عام 2025، بعد أن تم احتساب سنة 2022 بوصفها سنة أساس لحساب الرقم القياسي للأسعار بدلاً من سنة 2012، وفيما يخص إجمالي الدين العام يلحظ ارتفاعه في الفصل الرابع من عام 2025 وبنسبة (4.4%) مقارنة بذات الفصل من عام 2024 نتيجة زيادة الدين الداخلي على الرغم من انخفاض الدين الخارجي، كما وسجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق انخفاضاً بنسبة (11.7%) في الفصل الرابع من عام 2025 إذ بلغ (82.2) تريليون دينار بعد أن كان (93.1) تريليون دينار بذات الفصل من عام 2024.

وفي الختام تم إجراء اختبارات الضغط على مؤشرات مختارة من التقرير، وذلك لغرض بيان مدى متانة الجهاز المصرفي في مقابلة الأزمات.

الفصل الأول

تحليل مؤشرات كفاية الاحتياطيات وأسعار الفائدة

الفصل الأول: تحليل مؤشرات كفاية الاحتياطيات وأسعار الفائدة

يُستدل على استقرار قيمة العملة بمتابعة مجموعة من المؤشرات الهامة. إذ يشير بقاء جميع المؤشرات ضمن النسب المقبولة دون تقلبات كبيرة إلى عدم تعرض العملة الوطنية لصدمات خارجية أو داخلية، وبالتالي بقاء مسار قيمة العملة مستقراً، أما في حالة ظهور تقلبات كبيرة في المؤشرات كافة أو جزء منها، فهذا يعد إشارة تحذيرية لاحتمالية حدوث تقلبات في قيمة العملة في الأشهر المقبلة. ومن بين أهم هذه المؤشرات التي توفر تحليلاً دقيقاً للتقلبات في قيمة العملة الوطنية الآتي:

أولاً: كفاية الاحتياطيات الأجنبية:

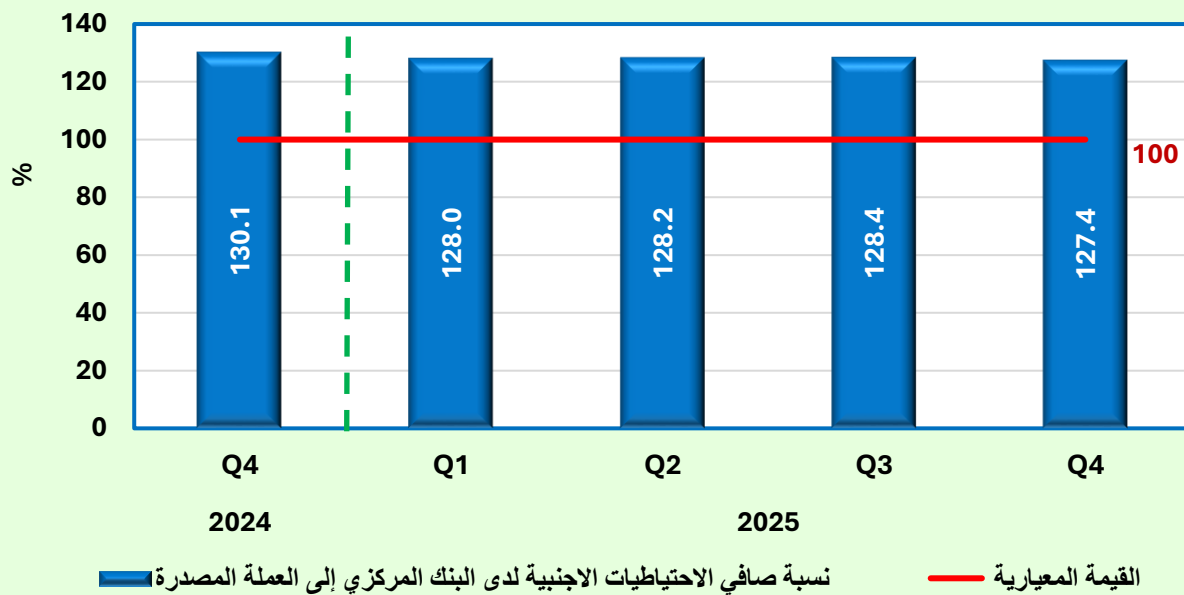
تعد كفاية الاحتياطيات الأجنبية في البنوك المركزية مؤشراً رئيساً لاستقرار النظام المالي والمصرفي وقدرته على مواجهة التحديات الخارجية. إذ تعزز هذه الاحتياطيات حماية العملة الوطنية من التقلبات، وتزيد من ثقة المستثمرين في الاقتصاد، ويمكن عبر عدد من المؤشرات قياس كفاية هذه الاحتياطيات، ومن تلك المؤشرات:

1. مؤشر كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى العملة المصدرة:

يُعد صافي الاحتياطيات الأجنبية خط الدفاع الأول لاستقرار قيمة العملة الوطنية ودعم الاقتصاد المحلي، إذ يُمكن البنك المركزي من مواجهة تقلبات سوق العملات الأجنبية وحماية قيمة العملة الوطنية في ظل تلك التقلبات، وهذا يتطلب الحفاظ على مستوى مناسب من هذه الاحتياطيات. تعكس نسبة هذا المؤشر العلاقة بين صافي الاحتياطيات الأجنبية وقيمة العملة الوطنية ويُعد ارتفاع هذه النسبة فوق النسبة المعيارية مؤشراً إيجابياً، إذ يتضح من الشكل (1) انخفاض نسبة تغطية صافي الاحتياطيات الأجنبية للعملة المصدرة إلى (127.4%) في الفصل الرابع من عام 2025، مقارنةً بـ (130.1%) في ذات الفصل من عام 2024. ويُعزى هذا الانخفاض إلى استمرار البنك المركزي العراقي بالدفاع عن قيمة الدينار وفق توفير العملة الأجنبية لتغطية فاتورة الاستيراد والحفاظ على حجم الكتلة النقدية عند المستويات المقبولة، إذ انخفضت العملة المصدرة من (100.5) تريليون دينار إلى (99.8) تريليون دينار للمدة ذاتها، وعلى الرغم من انخفاض صافي الاحتياطيات الأجنبية بنسبة (2.1%)، إذ بلغ (127.1) تريليون دينار في الفصل الرابع من عام 2025، بعد أن كان يبلغ (130.8) تريليون دينار في ذات الفصل من عام 2024، إلا أن نسبة كفاية صافي الاحتياطيات إلى العملة المصدرة بقيت أعلى من النسبة المعيارية المحددة بـ (100%).

شكل (1)

نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى العملة المصدرة

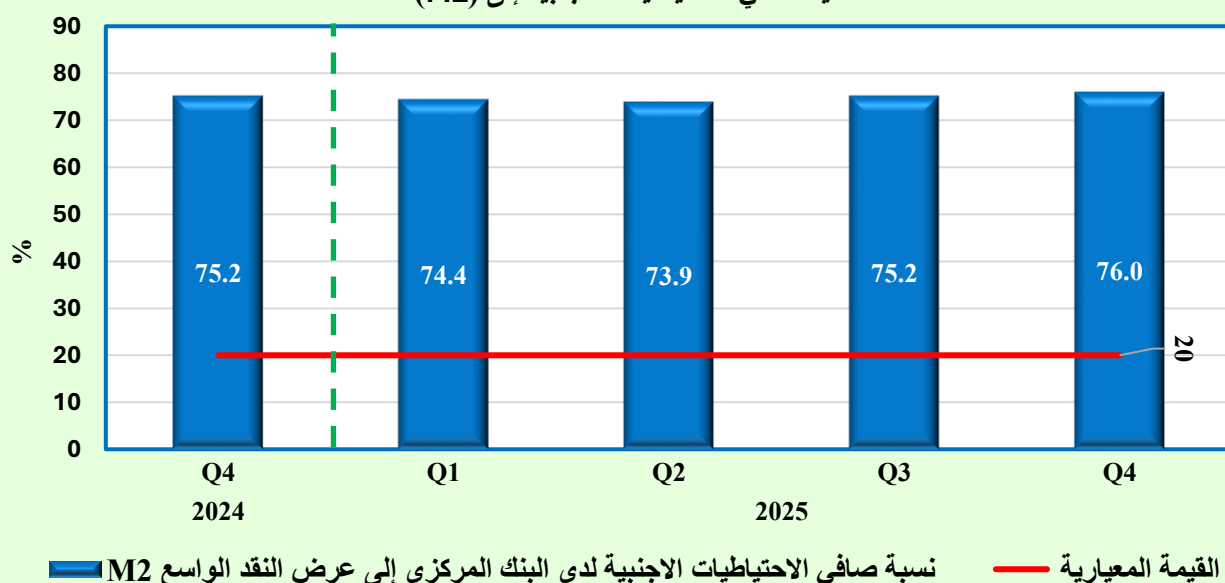


المصدر: البنك المركزي العراقي/ دائرة الإحصاء والأبحاث/ قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

2. مؤشر كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2):

يقاس هذا المؤشر وفق قسمة صافي الاحتياطيات الأجنبية على (M2)، ويبيّن الشكل (2) أن نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى (M2) في الفصل الرابع من عام 2025 قد بلغت (76%) وهي أعلى بكثير من النسبة المعيارية المحددة بـ (20%)، مسجلة ارتفاعاً بنسبة (1.1%) عند مقارنتها بالفصل ذاته من عام 2024 إذ كانت (75.2%)، وذلك نتيجة انخفاض (M2) بنسبة (3.9%) إذ بلغ (167.3) تريليون دينار بعد أن كان يبلغ (174.0) تريليون دينار، على الرغم من انخفاض صافي الاحتياطيات بنسبة (2.1%) وفق ذات المدة إلا أن الانخفاض في عرض النقد بالمعنى الواسع أكبر من الانخفاض في صافي الاحتياطيات.

شكل (2)
كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى (M2)



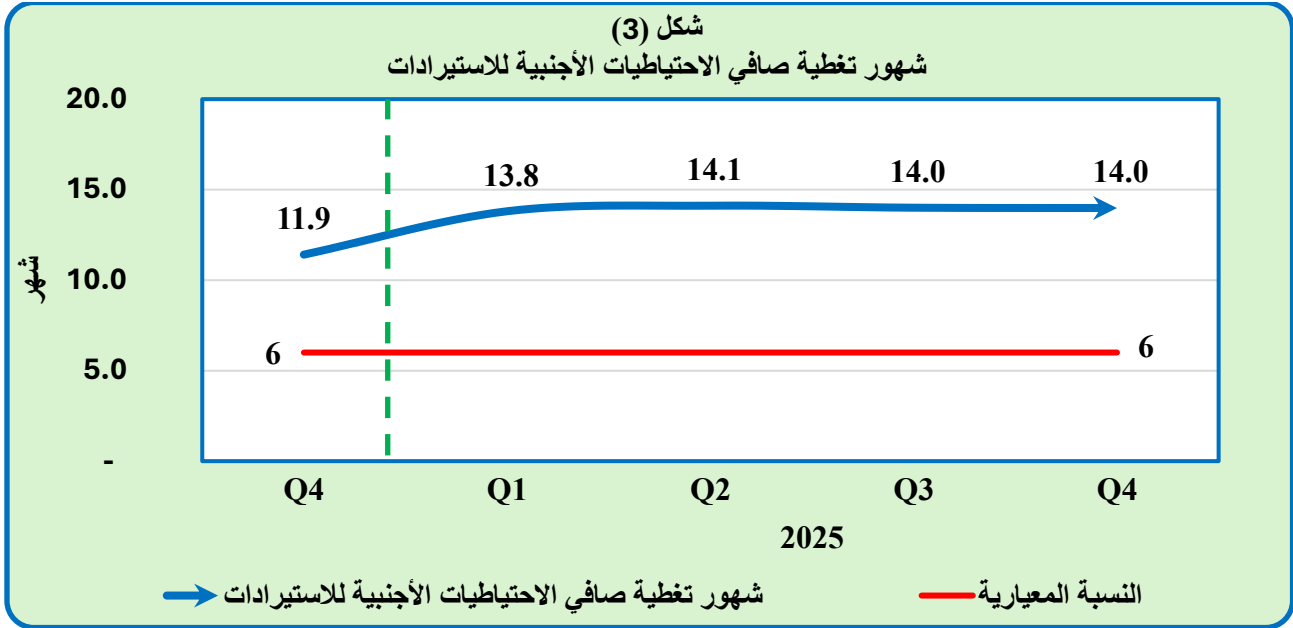
المصدر: البنك المركزي العراقي/ دائرة الإحصاء والأبحاث/ قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

3. مؤشر تغطية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى إجمالي الاستيرادات:

يستخدم هذا المؤشر لتقييم جودة اقتصاد البلد واستقرار نظامه المالي. إذ تهتم المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بمراقبة هذا المؤشر لتوجيه الدعم المالي عند الحاجة. ويتراوح الحد الأدنى لهذا المؤشر في بعض البلدان ما بين 3 إلى 6 أشهر، ويختلف من دولة إلى أخرى حسب الوضع الاقتصادي. وفي العراق يبلغ الحد الأدنى المقبول لهذا المؤشر 6 أشهر⁽¹⁾.

شهدت مدة تغطية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى إجمالي الاستيرادات في الفصل الرابع من عام 2025 ارتفاعاً لتصل إلى مدة (14) شهراً، مقارنةً بـ (11.9) شهراً في ذات الفصل من عام 2024، نتيجة انخفاض الاستيرادات الكلية على أساس (CIF) لتسجل (20.9) مليار دولار بعد أن كانت تبلغ (25.5) مليار دولار في ذات الفصل من عام 2024، على الرغم من انخفاض صافي الاحتياطيات الأجنبية بنسبة (2.1%) إذ بلغ (127.1) تريليون دينار في الفصل الرابع من عام 2025، بعد أن كانت تبلغ (130.8) تريليون دينار خلال الفصل الرابع من عام 2024، وتجدر الإشارة إلى أن النسبة مرتفعة ومؤثرة لأنها أكبر من النسبة المعيارية المحددة بـ (6 أشهر). كما هو موضح في شكل (3).

(1) للمزيد راجع تقرير الإنذار المبكر العدد التاسع عشر، الفصل الأول 2022، ص6.



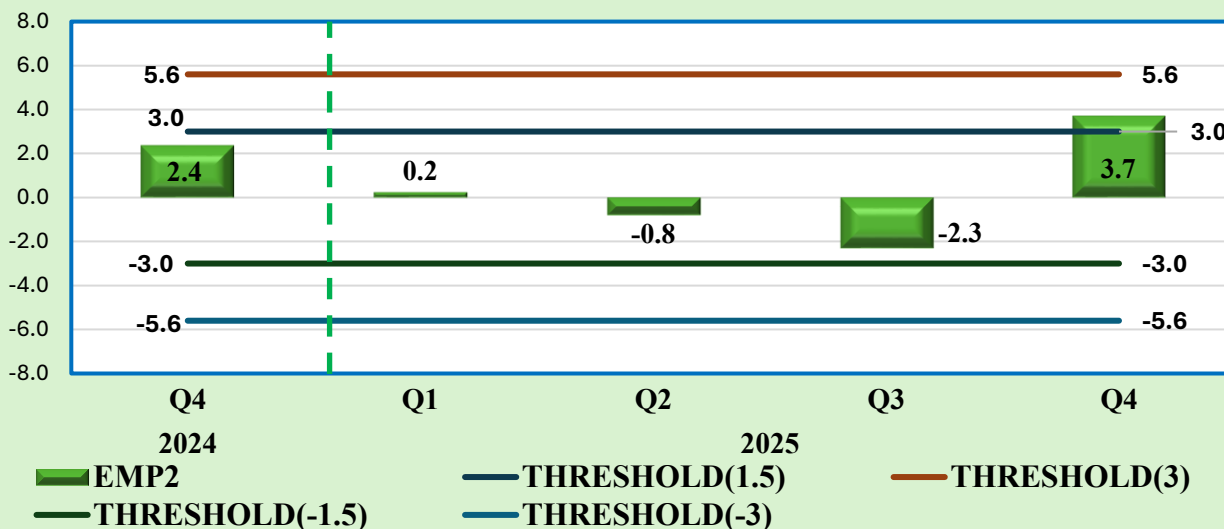
المصدر: البنك المركزي العراقي/ دائرة الإحصاء والأبحاث/ قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

4. مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي Exchange Market Pressure Index:

يُعد مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (EMPI) مقياساً يستخدم لتقييم ضغط طلب سوق الصرف على العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية الذي يتولد في سوق الصرف الأجنبي عندما يتجاوز الطلب على العملات الأجنبية المعروض منها. ويأخذ بالحسبان سعر الصرف في السوق الموازي واحتياطيات النقد الأجنبي. إذ يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية نتيجة ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، وهذا قد يسبب انخفاض الطلب عليها، وبالتالي انخفاض الكمية المستوردة.

يوضح الشكل (4) ارتفاع قيمة مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي من نسبة (2.4%) في الفصل الرابع من عام 2024 إلى نسبة (3.7%) في الفصل الرابع من عام 2025، إلا أنه بقي ضمن الحدود العليا للمؤشر والبالغة نسبة (5.6%-، 5.6%)، ويعود ارتفاع قيمة المؤشر لانخفاض صافي الاحتياطي الأجنبي بنسبة (2.1%) على الرغم من بقاء سعر الصرف الموازي في السوق عند معدل (1515) دينار لكل دولار في الفصل الرابع من عامي 2024 و 2025.

الشكل (4)
مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي



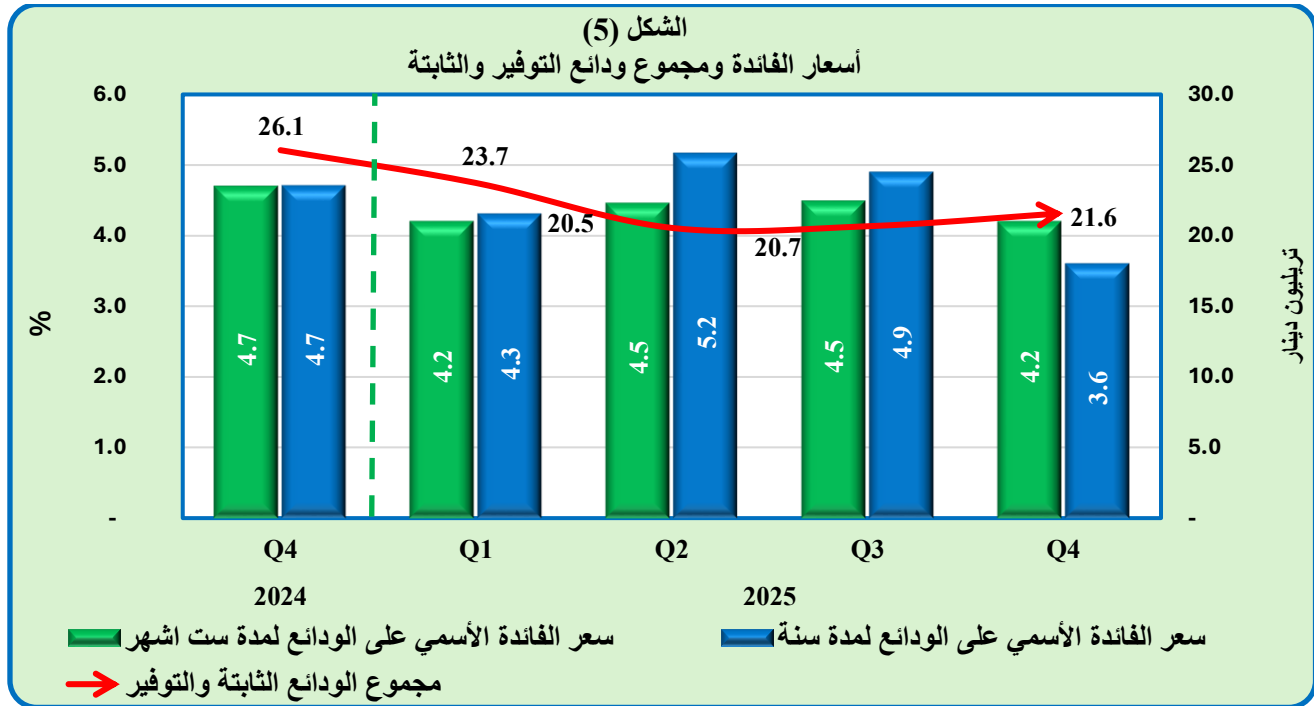
ثانياً: التغير في معدلات أسعار الفائدة:

يُعد مؤشر التغير في معدلات أسعار الفائدة من المؤشرات الحيوية التي تبين اتجاه الاقتصاد بشكل عام، إذ يُفترض أن يكون ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع مؤشراً لجذب العملة من التداول والاكتناز لدى الأفراد لصالح الودائع لدى المصارف، وبالتالي زيادة قدرة المصارف في منح الائتمان وتنشيط الاقتصاد نتيجة زيادة العمق المالي، أما في حالة انخفاض أسعار الفائدة ستنخفض الودائع لدى المصارف العاملة لانخفاض العائد عليها وارتفاع العملة في التداول وبالتالي انخفاض مستويات الشمول المالي.

1. أسعار الفائدة قصيرة الأجل والودائع²:

يعتمد تأثير أسعار الفائدة في حجم الودائع على عوامل عدة ، بما في ذلك معدل التضخم ومستوى الوعي المصرفي لدى الجمهور ومستوى الخدمات المقدمة من الجهاز المصرفي. يُوضّح الشكل (5) أن انخفاض أسعار الفائدة له تأثير على حجم الودائع. إذ انخفض سعر الفائدة الاسمي على الودائع لمدة ست أشهر عند نسبة (4.2%) في الفصل الرابع من عام 2025 بعد ان كان (4.7%) في ذات الفصل من عام 2024، بينما انخفض سعر الفائدة الاسمي على الودائع لمدة سنة ليبلغ (3.6%) في الفصل الرابع من عام 2025، بعد أن كان يبلغ نسبة (4.7%)، كما وسجل مجموع ودائع التوفير والثابتة انخفاضاً ليبلغ (21.6) تريليون دينار في الفصل الرابع من عام 2025 مقارنة بمبلغ (26.1) تريليون دينار ضمن ذات الفصل من عام 2024، إذ يتضح أن انخفاض أسعار الفائدة على حجم الودائع الثابتة والتوفير لدى المصارف العاملة كما هو في الشكل (5) التالي.

² بيانات سعر الفائدة للودائع لمدة ستة أشهر ولمدة سنة بيانات أولية.



المصدر: البنك المركزي العراقي/ دائرة الإحصاء والأبحاث/ قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

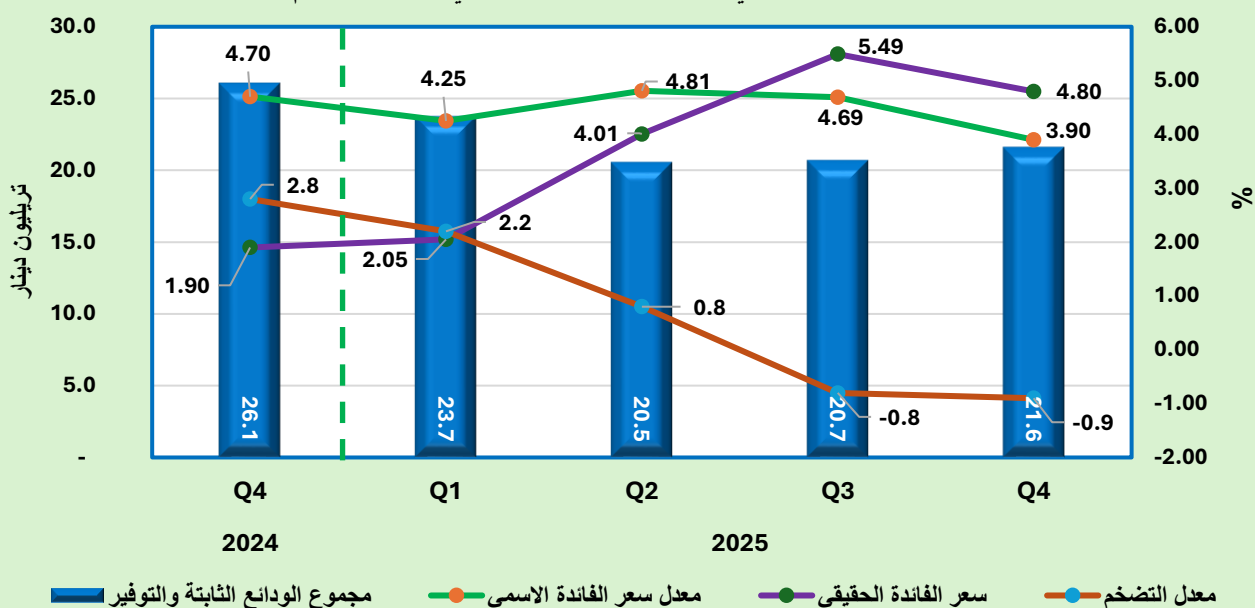
*بيانات سعر الفائدة للودائع لمدة ستة أشهر ولمدة سنة بيانات تقديرية.

2. أسعار الفائدة الحقيقية:

يُعد سعر الفائدة الحقيقي مؤشراً هاماً كونه يأخذ بالحسبان الضغوط التضخمية وتأثيراتها على أسعار الفائدة الاسمية، ووفق الشكل (6) يظهر أن هنالك ارتفاعاً بسعر الفائدة الحقيقي أثناء الفصل الرابع من عام 2025 ليصل إلى (4.80%) مقارنة بنسبة (1.90%) في ذات الفصل من عام 2024 متأثراً بانخفاض معدل التضخم إذ بلغ نسبة (0.9-%)، وتجدر الإشارة إلى تغيير سنة الأساس في احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك، إذ تم الاعتماد على سنة 2022 بدلاً من سنة 2012 وفقاً لما تم إعلانه من وزارة التخطيط، وهذا ما انعكس على زيادة سعر الفائدة الحقيقية في الفصل الرابع من عام 2025.

شكل (6)

سعر الفائدة الاسمي ومعدل سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

*بيانات معدل سعر الفائدة الاسمي أولية.

جدول (1)

المؤشرات الخاصة بكفاية الاحتياطيات وأسعار الفائدة

اسم المؤشر	الفصل الرابع 2024	الفصل الرابع 2025	معدل التغير %
صافي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (تريليون دينار)	130.8	127.4	- 2.1
العملة المصدرة (تريليون دينار)	100.5	99.8	- 0.7
نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي إلى العملة المصدرة (%)	130.1	127.4	- 2.1
عرض النقد الواسع (M2) (تريليون دينار)	174.0	167.3	- 3.9
نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي إلى عرض النقد الواسع M2 (%)	75.2	76	1.1
شهور تغطية صافي الاحتياطيات الأجنبية للاستيرادات (شهوراً)	11.9	14	17.6
مجموع الودائع الثابتة وودائع التوفير (تريليون دينار)	26.1	21.6	- 17.2

تم إعداد الجدول باعتماد بيانات:

- البنك المركزي العراقي/ دائرة الإحصاء والأبحاث/ قسم الإحصاءات النقدية والمالية.
- البنك المركزي العراقي/ دائرة الإحصاء والأبحاث/ قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

الخلاصة:

يظهر مما تقدم أن مؤشرات استقرار العملة كانت ايجابية لنهاية الفصل الرابع من عام 2025، وذلك وفق

الآتي:

- 1 - على الرغم من تراجع صافي الاحتياطيات الأجنبية والعملية المصدرة وعرض النقد بالمعنى الواسع ومجموع الودائع، إلا أن نسبة التغطية لا زالت جيدة وفوق الحدود الدنيا بفرق كبير.
- 2 - تراجعت أسعار الفائدة الاسمية للفصل الرابع للأجلين، ونلاحظ أن التراجع الأكبر كان في أسعار الفائدة لمدة سنة، الأمر الذي جعلها أقل من أسعار الفائدة لمدة (6) أشهر.
- 3 - كان لتراجع التضخم واتخاذ مساراً سالباً دور كبير في جعل أسعار الفائدة الحقيقية ترتفع لهذا الفصل.

الفصل الثاني

تحليل مؤشرات أداء المصارف

الفصل الثاني: تحليل مؤشرات أداء المصارف العاملة

يُعد تحليل مؤشرات أداء المصارف العاملة من الأدوات الأساسية لتقييم كفاءة وفعالية الأنشطة المصرفية، إذ يسهم هذا التحليل في تعزيز شفافية الأداء المالي للمصارف عبر تمكين القراء من فهم أعمق لمؤشرات الأداء المصرفي، وكيفية توظيفها كأداة تحليلية لتحسين الاستدامة والقدرة التنافسية للقطاع المصرفي العراقي، ويتم ذلك اعتماداً على مجموعة من المؤشرات بوصفه مؤشراً لإجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع، ومؤشر المضاعف النقدي ومؤشر ربحية المصارف، ومؤشر القروض المثعثة إلى إجمالي الائتمان النقدي، ومؤشر القروض المثعثة إلى إجمالي الودائع، إضافة إلى مؤشرات أخرى سيتم بيانها، وكالاتي:

1. تسهيلات الإقراض القائمة من البنك المركزي إلى إجمالي مطلوبات المصارف:

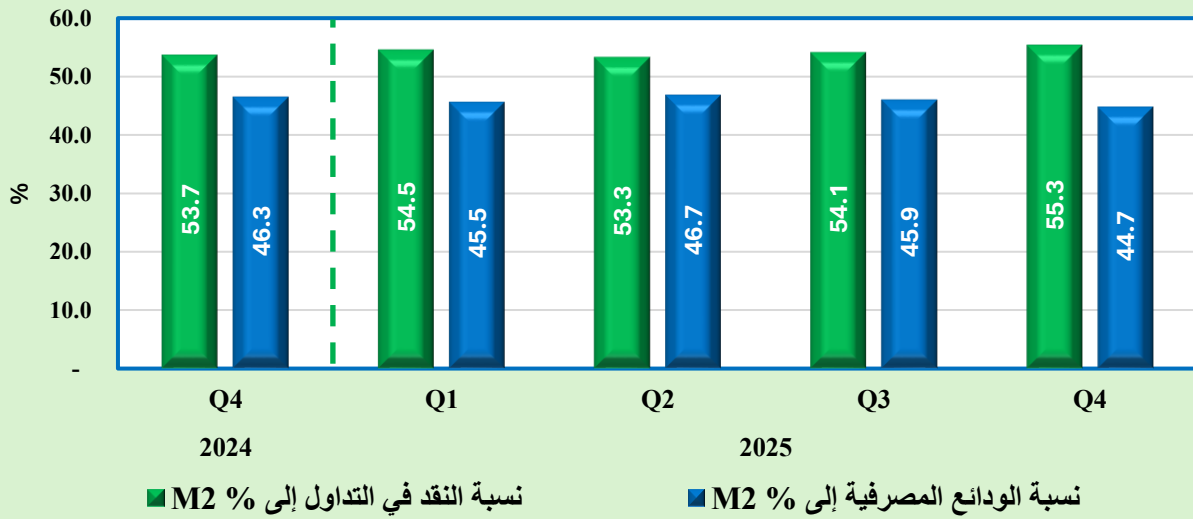
تختلف تسهيلات الإقراض القائمة التي يقدمها البنك المركزي للمصارف العاملة باعتباره الملجأ الأخير للإقراض وفقاً للتعثرات التي تتعرض لها المصارف العاملة، إذ توفر التسهيلات مزيداً من الدعم المالي للمصارف، وقد حدد قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 وبحسب المادة (30) منه الشروط القانونية لمساعدة المصارف التي تعاني من أزمات مالية، إذ يرى البنك المركزي العراقي أنّ المصارف يجب أن تمتلك السيولة الكافية لمواجهة سحبات مودعيها وللحفاظ على النظام المصرفي من الانهيار، لذا يجب أن يكون طلب المعونة قائم على حاجتها لتحسين السيولة، لكون أزمة السيولة تعكس مقدار التعثر الذي يعاني منه القطاع المصرفي، ويُلحظ أنّ البنك المركزي العراقي لم يقدّم قروضاً للمصارف العاملة أثناء الفصل الرابع من عام 2025، لعدم حاجة المصارف العاملة إلى سيولة طارئة أو سحبات استثنائية، أو لعدم تلبية الشروط المذكورة.

2. الودائع المصرفية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2):

تعتبر الودائع المصرفية عن مدى الملاءة المالية لدى المصارف، والتي يمكن الحصول عليها وفق الخدمات المصرفية المقدمة إلى الجمهور، أي يعد مؤشراً عن مدى تفاعل وانجذاب الجمهور في التعامل مع المصارف ونوعية الخدمات التي تقدمها، إضافة إلى كونه مؤشراً لنشاط المصارف من جهة ومدى انتشار الخدمات المصرفية من جهة أخرى، ويُقاس هذا المؤشر بقسمة الودائع المصرفية على عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)، ويوضح الشكل (7) أنّ نسبة الودائع المصرفية إلى (M2) انخفضت من نسبة (46.3%) في الفصل الرابع من عام 2024 إلى نسبة (44.7%) في ذات الفصل من عام 2025 نتيجة انخفاض الودائع لدى المصارف اثناء ذات المدة، وفي المقابل ارتفع مؤشر نسبة النقد في التداول إلى (M2) من نسبة (53.7%) في الفصل الرابع من عام 2024 إلى نسبة (55.3%) للفصل ذاته من عام 2025، وهذا يُشير إلى أن النسبة الأكبر من العملة المصدرة تذهب بوصفها نقداً متداولاً وليس بوصفها ودائع مصرفية، إذ ما تزال هناك نسبة كبيرة من التعاملات داخل القطاع الحقيقي تتم بصورة نقدية على الرغم من التحسن التدريجي في استخدام أدوات الدفع الإلكتروني.

شكل (7)

نسبة النقد في التداول والودائع المصرفية إلى M2



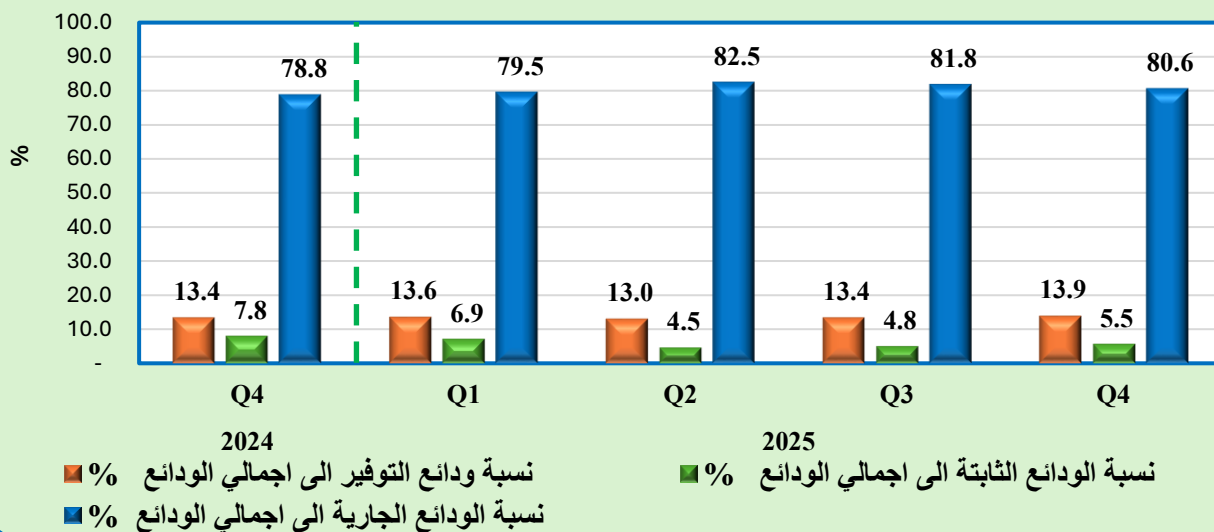
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

3. أنواع الودائع لدى المصارف العاملة في العراق:

تشكل الودائع الجارية النسبة الأكبر من إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة إذ ارتفعت نسبتها إلى إجمالي الودائع من نسبة (78.8%) في الفصل الرابع من عام 2024 إلى نسبة (80.6%) في ذات الفصل من عام 2025، كما انخفضت نسبة الودائع الثابتة إلى إجمالي الودائع من نسبة (7.8%) في الفصل الرابع من عام 2024 إلى نسبة (5.5%) في ذات الفصل من عام 2025، أما فيما يخص نسبة ودائع التوفير إلى إجمالي الودائع فقد ارتفعت من نسبة (13.4%) في الفصل الرابع من عام 2024 إلى نسبة (13.9%) للفصل ذاته من عام 2025، وفقاً للنسب المذكورة وما ذكرنا سابقاً فيما يخص العملة في التداول إلى (M2) يعد من الضروري للمصارف ان تعمل على جذب الودائع من خلال تعزيز خدماتها فضلاً عن تنويع منتجاتها المصرفية. يُوضّح الشكل (8) حجم الودائع لدى المصارف العاملة.

شكل (8)

نسبة الودائع الثابتة والجارية والتوفير إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة

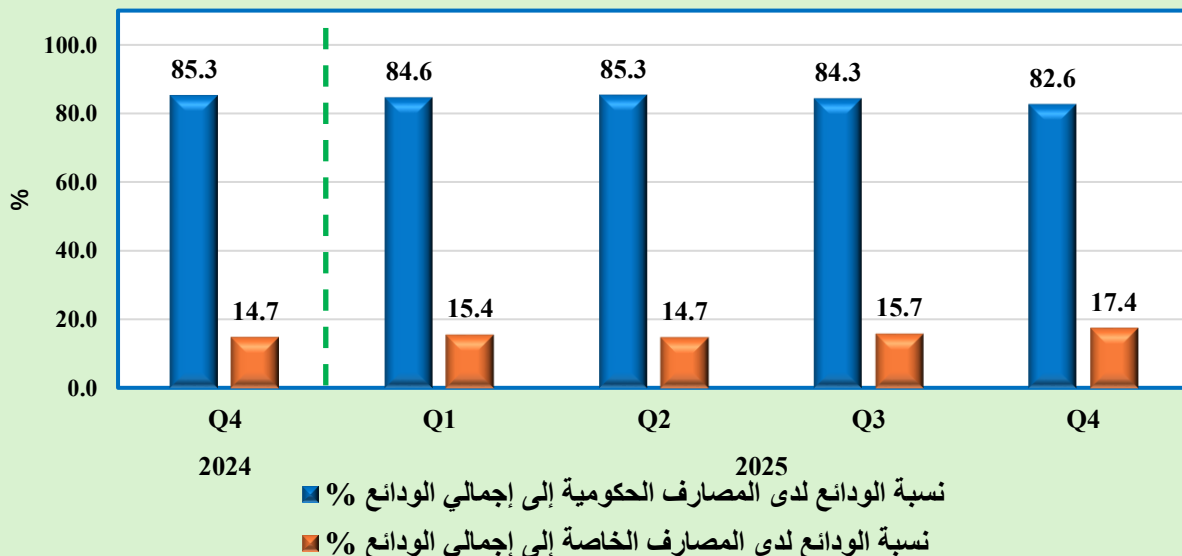


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

ويبين الشكل (9) نسبة الودائع لدى كل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة نسبة إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة، إذ انخفضت النسبة لدى المصارف الحكومية في الفصل الرابع من عام 2025 لنسبة (82.6%) بعد أن كانت تبلغ نسبة (85.3%) لذات الفصل من عام 2024، فيما بلغت النسبة لدى المصارف الخاصة نسبة (17.4%) في الفصل الرابع من عام 2025 بعد أن كانت تبلغ نسبة (14.7%) لذات الفصل من عام 2024، وعلى الرغم من ارتفاع النسبة لدى المصارف الخاصة وانخفاضها لدى المصارف الحكومية إلا أن الفرق ما زال كبير وهذا نتيجة لثقة الجمهور الكبيرة بالمصارف الحكومية.

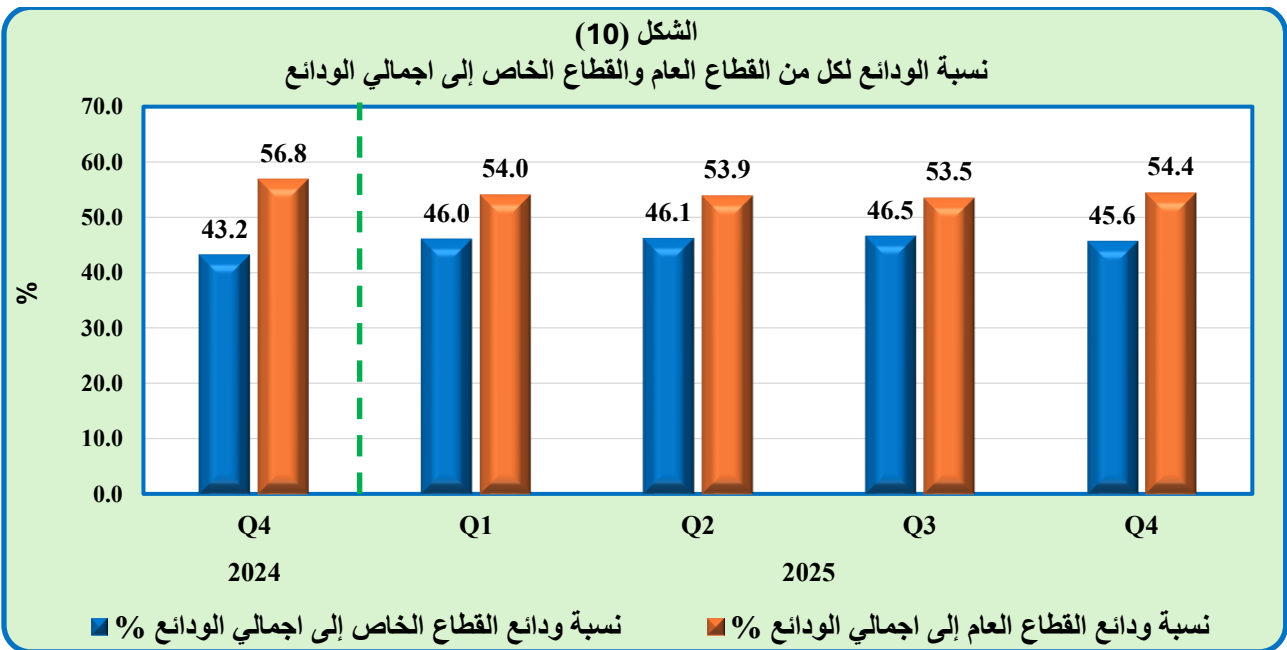
الشكل (9)

نسبة الودائع لدى كل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

ويمكن تقسيم الودائع من حيث القطاعات إلى ودائع القطاع العام وودائع القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة، والشكل (10) يوضح انخفاض نسبة ودائع القطاع العام إلى إجمالي الودائع في الفصل الرابع من عام 2025 إذ بلغت (54.4%) بعد أن كانت تبلغ نسبة (56.8%) في ذات الفصل من عام 2024، أما نسبة ودائع القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع فقد سجلت ارتفاعاً إذ بلغت في الفصل الرابع من عام 2025 نسبة (45.6%) بعد أن كانت تبلغ نسبة (43.2%) في ذات الفصل من عام 2024، وعلى الرغم من ارتفاع هذه النسبة إلا أن النسبة الأكبر من الودائع تعود للقطاع العام والتي تشكل الودائع الجارية نسبة (95.7%) منها.

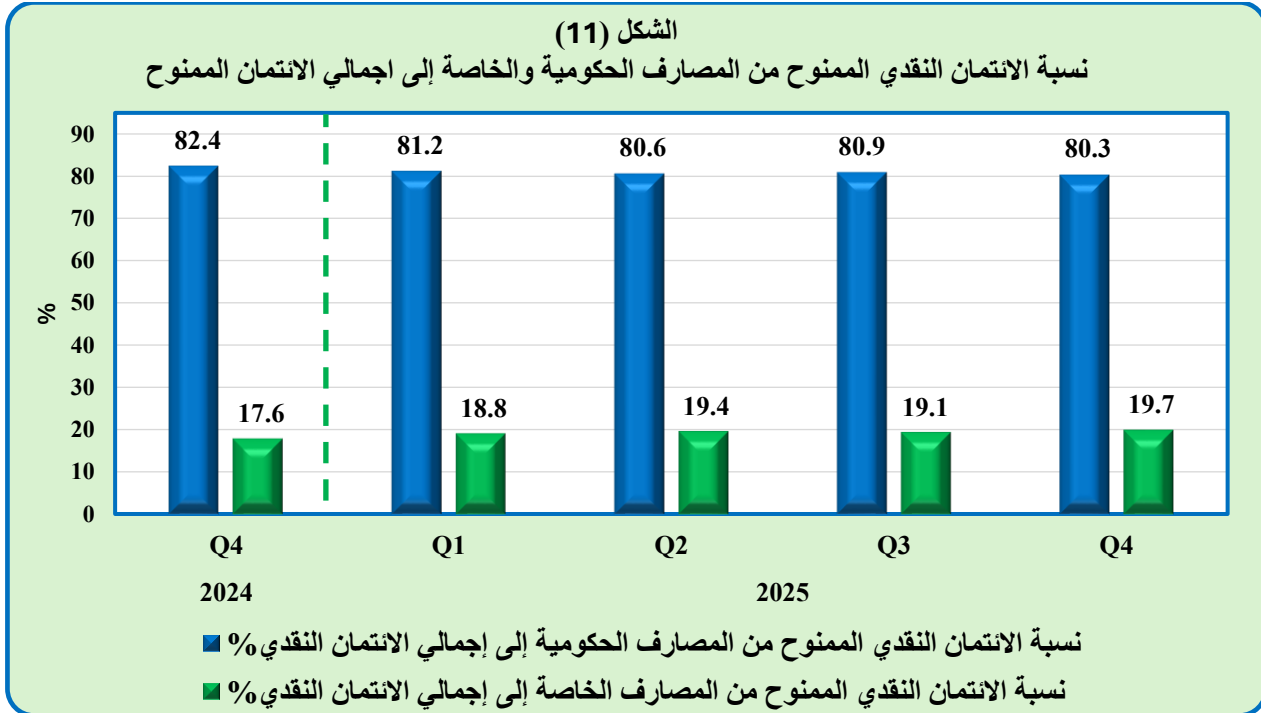


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

4. إجمالي الائتمان النقدي:

يُبين هذا المؤشر إجمالي الائتمان النقدي الممنوح من المصارف العاملة، إذ يمكن من خلال هذا المؤشر بيان نسبة الائتمان الممنوح من المصارف الحكومية والائتمان النقدي الممنوح من المصارف الخاصة، وهذا يمثل مقياس لبيان مدى مساهمة كل من المصارف الحكومية والخاصة في التنمية الاقتصادية وفق الأثر المباشر والمتمثل بتقديم القروض الاستثمارية للزبائن، والأثر غير المباشر ضمن المضاعف المتولد من القروض الاستهلاكية والذي سيرفع من مستوى النشاط الاقتصادي. إذ بلغ إجمالي الائتمان الممنوح من المصارف العاملة (75.6) تريليون دينار في الفصل الرابع من عام 2025، بعد أن كان يبلغ (73.5) تريليون دينار خلال ذات الفصل في عام 2024 مسجلاً زيادة بنسبة (2.9%)، ويوضح الشكل (11) إن نسبة الائتمان الممنوح من قبل المصارف الحكومية إلى إجمالي الائتمان النقدي بلغت نسبة (80.3%) في الفصل الرابع من عام 2025 بعد أن كانت تبلغ نسبة

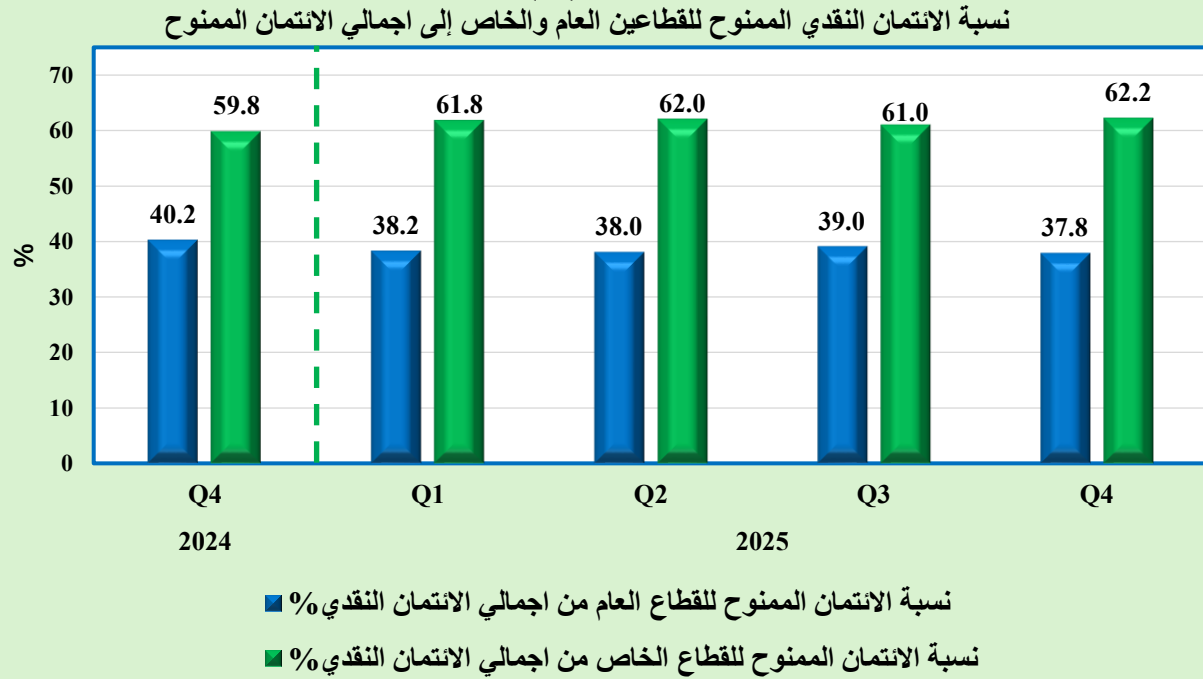
(82.4%) في ذات الفصل من عام 2024، فيما بلغت نسبة الائتمان الممنوح من المصارف الخاصة نسبة (19.7%) بعد أن كانت تبلغ (17.6%) خلال ذات المدة، على الرغم من انخفاض نسبة الائتمان الممنوح من المصارف الحكومية وارتفاعها لدى المصارف الخاصة إلا أن الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف الحكومية ما زال يشكل العصب الرئيس للتمويل، وهذا ما يتطلب عمل المصارف الخاصة على زيادة ثقة الجمهور بالتعامل معها مع العمل على جذب الودائع بشكل حثيث.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

وفيما يلي سيتم بيان نسبة الائتمان النقدي المقدم لكل من القطاعين العام والخاص، يبين الشكل (12) أدناه أن الائتمان النقدي الممنوح للقطاع العام قد بلغ نسبة (37.8%) من إجمالي الائتمان في الفصل الرابع من عام 2025 بعد أن كان يبلغ نسبة (40.2%) في ذات الفصل من عام 2024، كما وبلغت نسبة الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص نسبة (62.2%) في الفصل الرابع من عام 2025 بعد أن كان نسبة (59.8%) في ذات الفصل من عام 2025، يتضح من خلال النسب أعلاه أن النسبة الأكبر من الائتمان النقدي موجه نحو القطاع الخاص، وهذا يعد من المؤشرات الايجابية التي تساعد في زيادة التنمية الاقتصادية، مع الأخذ بالحسبان تطبيق اجراءات العناية الواجبة بشكل دقيق لتجنب مخاطر الائتمان وما يتبعها من صدمات قد تصيب القطاع المصرفي.

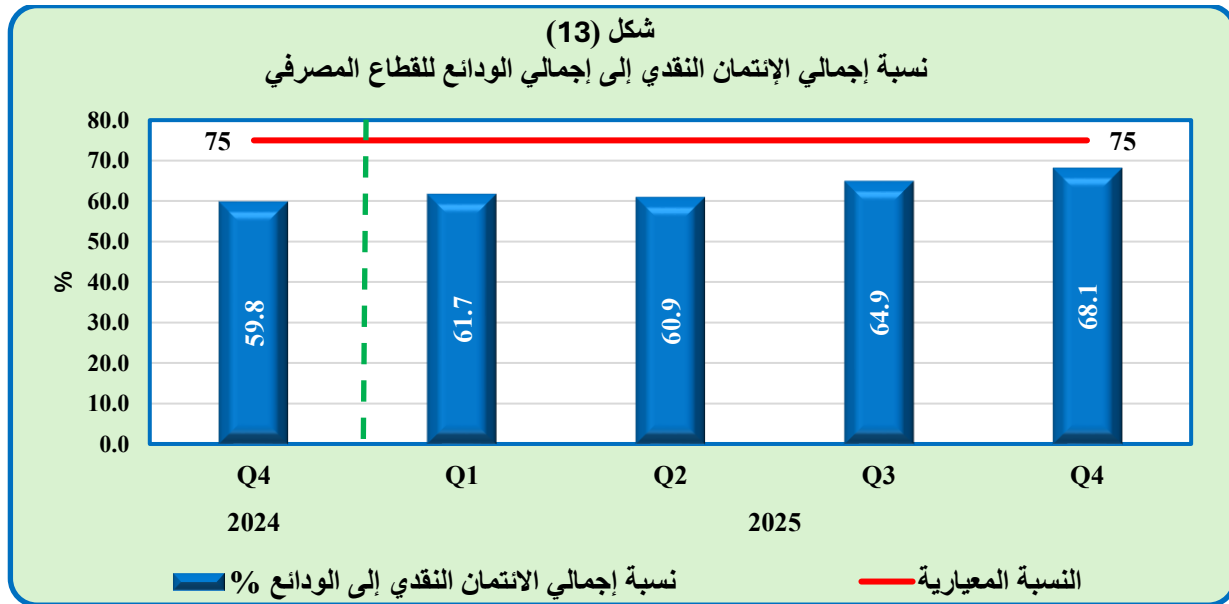
الشكل (12)



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

5. إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع:

يُبين هذا المؤشر قدرة المصارف على توظيف الودائع لتلبية احتياجات الزبائن من الائتمان مع الاحتفاظ بسيولة تمكن المصرف من تلبية متطلباته، إذ حدد البنك المركزي العراقي هذه النسبة عند (75%) للحفاظ على سيولة كافية لدى المصارف لمواجهة سحبوبات الزبائن وإجراء نشاطات المصرف المالية، وتقاس هذه النسبة من طريق قسمة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة، والشكل (13) يوضح أن نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع ارتفعت بنسبة (13.9%) من نسبة (59.8%) في الفصل الرابع من عام 2024 إلى نسبة (68.1%) في الفصل ذاته من عام 2025 نتيجة انخفاض الودائع لدى المصارف العاملة بنسبة (9.6%) في الفصل الرابع من عام 2025 مقارنة بالفصل ذاته من عام 2024 من جهة وزيادة الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف بنسبة (2.9%) من جهة أخرى لذات المدة، والجدير بالذكر أن نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع لم تتجاوز النسبة المعيارية المحددة من البنك المركزي.

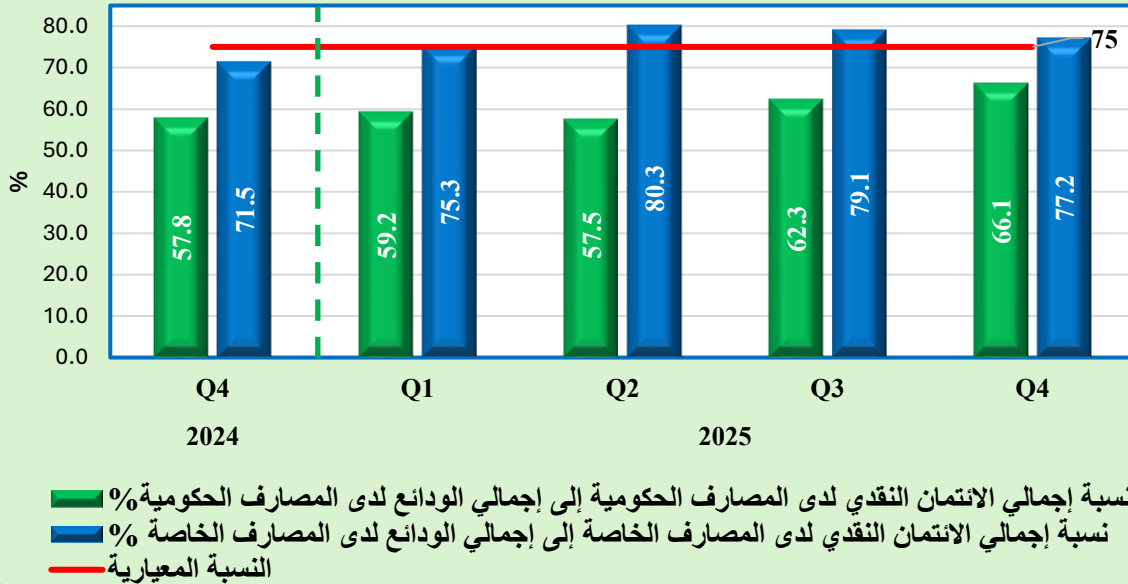


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

ويُلاحظ أن نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة أكبر من النسبة لدى المصارف الحكومية على الرغم من أن حجم الودائع لدى المصارف الحكومية أكبر من حجم الودائع لدى المصارف الخاصة، والشكل (14) يُبين أن النسبة لدى المصارف الخاصة قد ارتفعت من نسبة (71.5%) للفصل الرابع من عام 2024 إلى نسبة (77.2%) في الفصل ذاته عام 2025، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع الائتمان الممنوح من قبل المصارف الخاصة بنسبة (15.1%) مع ارتفاع إجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة بنسبة (6.7%) وهذا يبين استمرار المصارف الخاصة في منح الائتمان على الرغم من انخفاض إجمالي الودائع لديها متجاوزة النسبة المحددة، وهذا ما قد يعرضها لمخاطر الائتمان لذا يعد من الضروري العمل على زيادة الودائع بالشكل الذي يوفر للمصارف سيولة كافية لتجنب مخاطر السيولة مع الاعتناء بجودة الائتمان الممنوح، أمّا فيما يخص المصارف الحكومية فقد شهدت النسبة ارتفاعاً من نسبة (57.8%) في الفصل الرابع من عام 2024 إلى نسبة (66.1%) للفصل ذاته من عام 2025 نتيجة انخفاض الودائع لدى المصارف الحكومية بنسبة (12.4%) للفصل الرابع من عام 2025 عن الفصل ذاته من عام 2024، مع انخفاض الائتمان بنسبة (0.3%).

شكل (14)

نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لكل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة

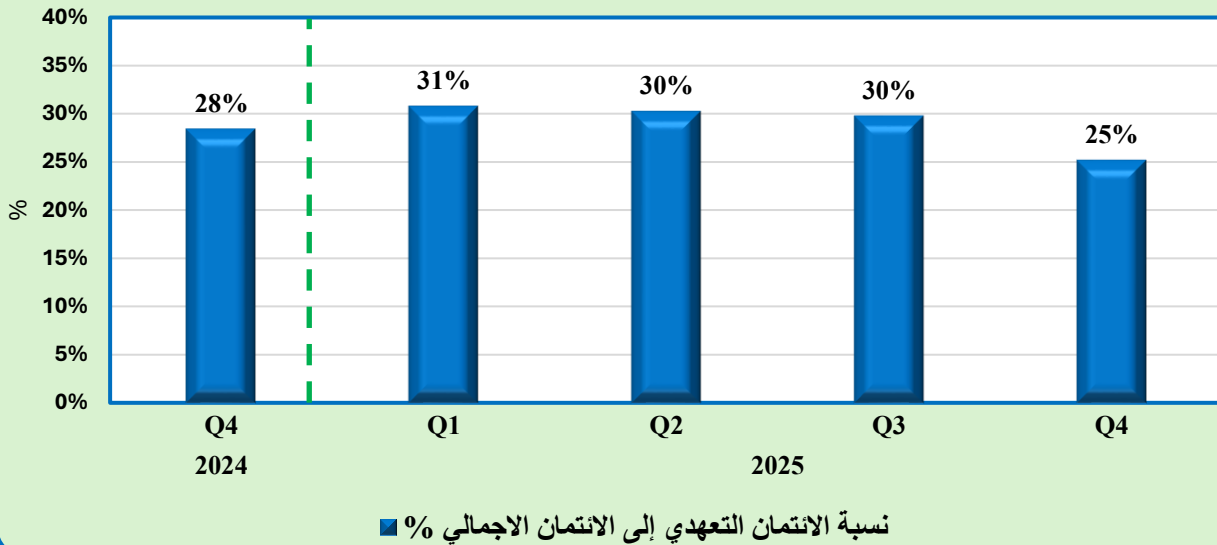


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

6 إجمالي الائتمان التعهدي:

يُعد الائتمان التعهدي من المؤشرات الهامة عند قياس سلامة المصارف العاملة، كونه يعد التزام خارج الميزانية للمصرف ويتحمل المصرف السداد في حال عدم تسديد العميل للطرف الثالث، ويمكن قياس الائتمان التعهدي كنسبة من إجمالي الائتمان، إذ يظهر وفق الشكل رقم (15) أن نسبة الائتمان التعهدي إلى إجمالي الائتمان انخفضت في الفصل الرابع من عام 2025 إلى نسبة (25%) بعد أن كانت تبلغ نسبة (28%) في ذات الفصل من عام 2024، إذ تشكل الاعتمادات نسبة (60.4%) من الائتمان التعهدي في حين بلغت خطابات الضمان نسبة (39.6%) من الائتمان التعهدي في الفصل الرابع من عام 2025، وعلى الرغم من أن هذا النوع من الائتمان غير نقدي وأن النسبة الأعلى منه كانت اعتمادات، إلا أنه قد يشكل خطورة على المصارف في حال عدم قدرة العملاء على السداد، لذا يعد من الضروري التحقق بشكل دقيق من الوضع المالي لكل عميل.

الشكل (15)
نسبة الائتمان التعهدي إلى إجمالي الائتمان



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

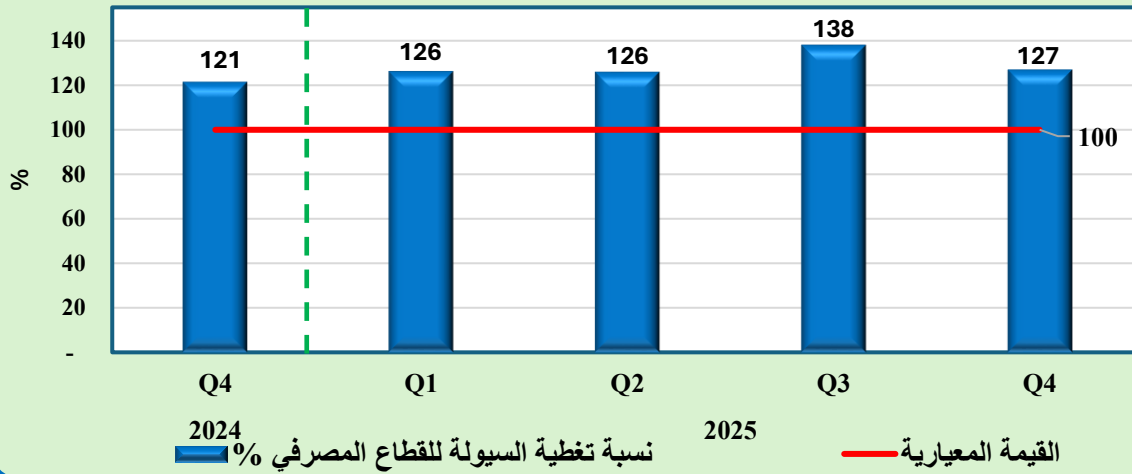
7. مؤشرات السيولة:

تعد مخاطر السيولة ذات أثر كبير على القطاع المصرفي، وتكمن خطورتها بطلبات سحب الودائع المفاجئة والكبيرة من قبل الزبائن في حال تعثر المصارف أو احد المصارف أو عند ظرف سياسي واقتصادي في البلد، لذا يعد من الضروري توافر مستوى كافٍ من السيولة لدى المصارف لمقابلة طلبات سحب الودائع الكبيرة والمفاجئة، ولغرض قياس السيولة لدى المصارف سيتم استخدام مؤشرين وكالآتي:

أ – مؤشر نسبة تغطية السيولة (LCR):

يقيس هذا المؤشر قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها المطلوبة من السيولة قصيرة الأجل (30) يوماً، ويمكن استخراج نسبة هذا المؤشر بقسمة الأصول السائلة عالية الجودة على صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال (30) يوم، والشكل (16) يوضح نسبة تغطية السيولة للقطاع المصرفي، إذ ارتفعت النسبة من (121%) في الفصل الرابع من عام 2024 إلى نسبة (127%) خلال ذات الفصل من عام 2025، وذلك نتيجة لانخفاض صافي التدفقات الخارجية بنسبة (5%) وفق ذات المدة.

الشكل (16)
نسبة تغطية السيولة (LCR) للقطاع المصرفي

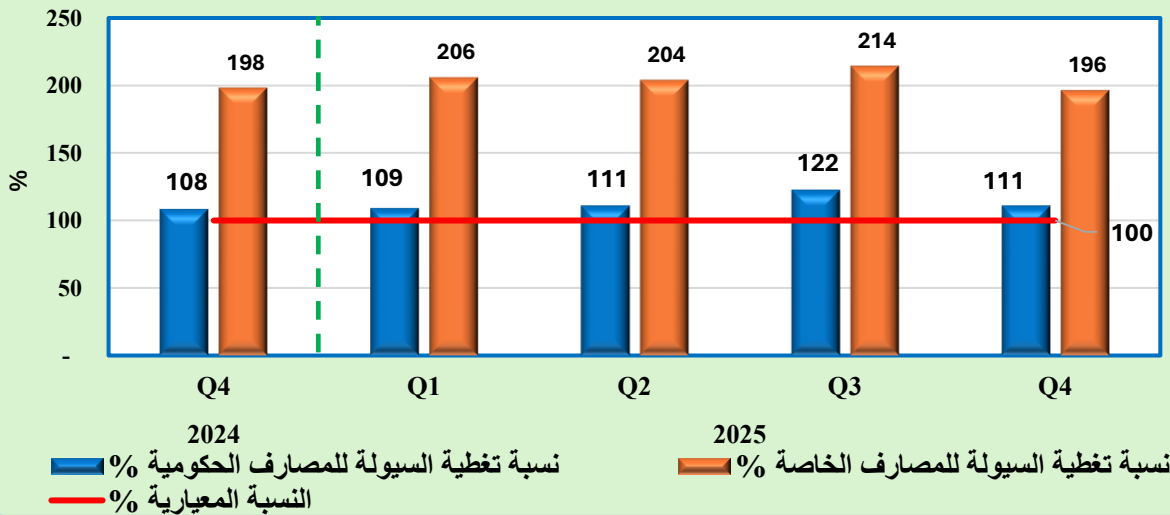


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الرقابة على المصارف.

فيما يخص نسبة مؤشر تغطية السيولة LCR لدى كل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة، يظهر عبر الشكل (17) انخفاض النسبة لدى المصارف الخاصة، إذ انخفضت من نسبة (198%) في الفصل الرابع من عام 2024 إلى نسبة (196%) في الفصل الرابع من عام 2025، وعلى الرغم من انخفاض النسبة ضمن المدة المحددة إلا أنها تعد مرتفعة جداً وتقترب من ضعف النسبة محددة وفق مقررات بازل، أما فيما يخص المصارف الحكومية، فقد سجلت نسبة تغطية السيولة نسبة (111%) في الفصل الرابع من عام 2025، بعد أن كانت تبلغ نسبة (108%) في ذات الفصل من عام 2025، وعلى الرغم من أن النسبة تجاوزت الحد الأدنى عند نسبة (100%) إلا أنها تعد منخفضة عند النظر لحساسية الاقصادي العراقي، ويعد من الضروري رفعها لمستويات أعلى لضمان تجنب صدمات السيولة.

الشكل (17)

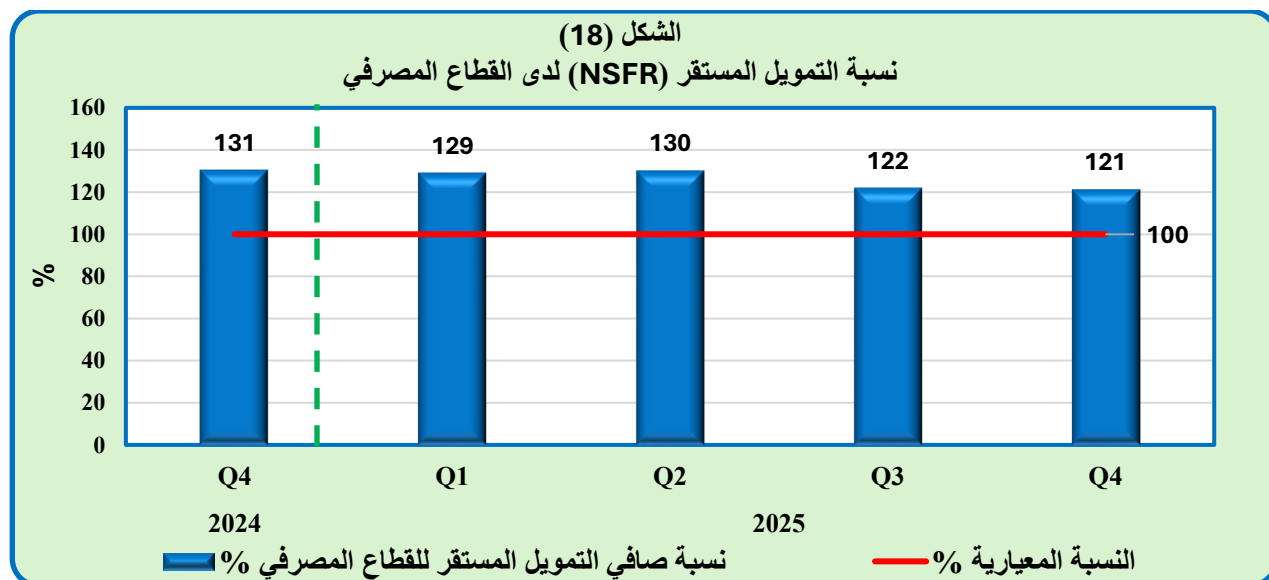
نسبة تغطية السيولة (LCR) لدى كل المصارف الحكومية والخاصة



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الرقابة على المصارف.

ب- **مؤشر نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR):** ويبين هذا المؤشر قدرة المصارف على امتلاك تمويل صاف مستقر كافي لتغطية الأصول والالتزامات الخاصة بها ولمدة سنة كاملة، بمعنى نسبة ما تمتلكه المصارف من مصادر تمويل يمكن أن تستخدم لتمويل الالتزامات ولمدة سنة، إذ يجب أن تكون نسبة المؤشر أعلى من النسبة المعيارية (100%) لضمان عدم حدوث أزمة سيولة في حال زيادة الطلب بشكل كبير على سحب الودائع فجأة.

يظهر من خلال الشكل (18) إن نسبة التمويل المستقر لدى المصارف العاملة قد بلغت نسبة (121%) في الفصل الرابع من عام 2025، بعد أن كانت تبلغ نسبة (131%) لذات الفصل من عام 2024، وعلى الرغم من انخفاض النسبة إلا أنها لا تزال أعلى من النسبة المعيارية (100%) وتعد نسبة جيدة بالنظر للاقتصاد العراقي، وهذا يدل على قدرة المصارف على تمويل الالتزامات ضمن سنة كاملة.



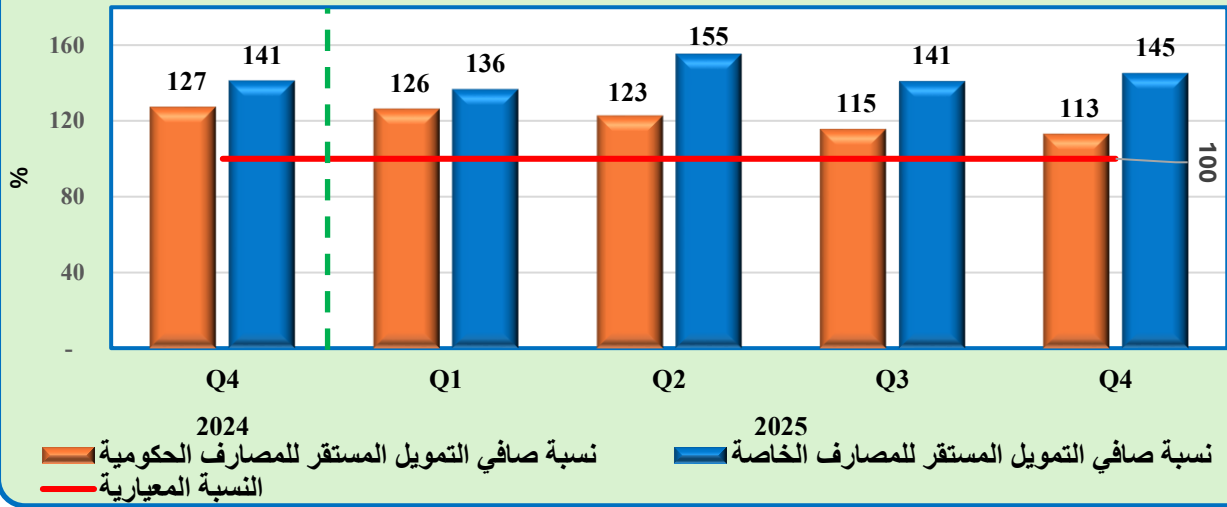
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الرقابة على المصارف.

يوضح الشكل (19) نسبة صافي التمويل المستقر لدى كل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة، إذ بلغت لدى المصارف الخاصة نسبة (145%) في الفصل الرابع من عام 2025 بعد أن كانت تبلغ نسبة (141%) في ذات الفصل من عام 2024، أما المصارف الحكومية فقد انخفضت النسبة عند (113%) في الفصل الرابع من عام 2025 بعد أن كانت تبلغ نسبة (127%) في ذات الفصل من عام 2025 وذلك نتيجة لانخفاض التمويل المستقر المتاح بنسبة (8.8%) خلال ذات المدة.

يعد مؤشر نسبة التمويل الصافي المستقر لدى المصارف الخاصة أفضل منه لدى المصارف الحكومية على الرغم من تجاوز النسبة المعيارية، إلا أن حساسية الاقتصاد العراقي تتطلب وجود دعائم اضافية لتعزيز نسب مؤشرات قياس المخاطر لدى المصارف أعلى من النسبة المعيارية العالمية لضمان سلامة القطاع المصرفي.

الشكل (19)

نسبة التمويل الصافي المستقر (NSFR) لدى كل من المصارف الحكومية والخاصة



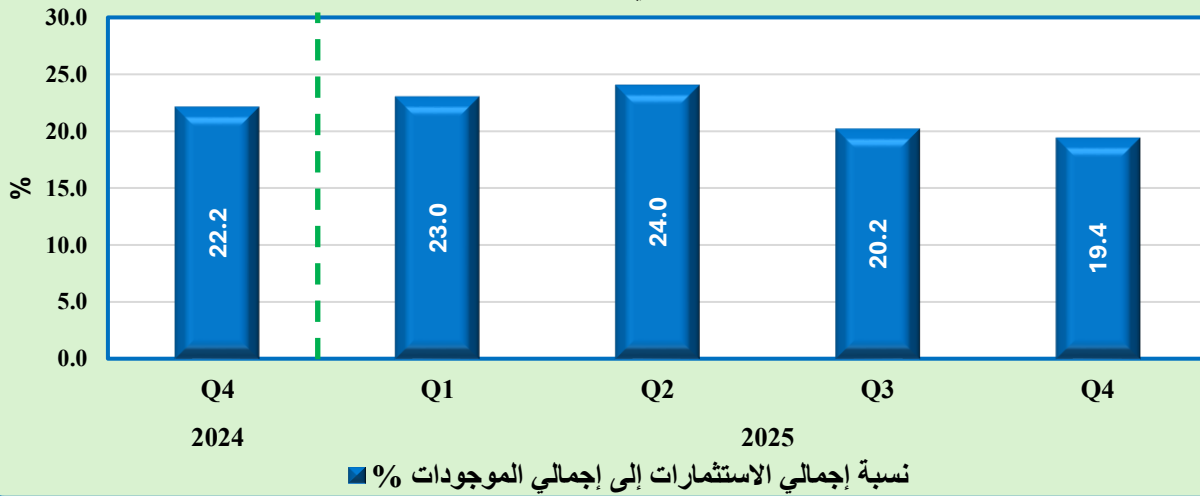
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الرقابة على المصارف.

8. استثمارات المصارف إلى إجمالي الموجودات:

يعد هذا المؤشر من المؤشرات الهامة التي تبين حجم الاستثمارات الفعلية داخل ميزانيات المصارف العاملة، وتبرز أهمية الاستثمارات في العائد الذي توفره للمصرف وزيادة الأرباح لديها، ولاسيما إذا كانت هذه الاستثمارات ضمن الأنشطة ذات الإيرادات المرتفعة، إذ تُمول الاستثمارات من رأس مال المصرف والودائع المتوفرة لديه، وتكون في جانب الموجودات ضمن ميزانية المصرف، لذلك يتم قياسها إلى إجمالي الموجودات لغرض معرفة حجمها لدى المصرف، والشكل (20) يُوضح أن نسبة إجمالي الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لدى المصارف العاملة قد انخفضت من نسبة (22.2%) في الفصل الرابع من عام 2024 إلى نسبة (19.4%) في الفصل ذاته من عام 2025 وهذا نتيجة انخفاض الاستثمارات لدى المصارف بنسبة (17.1%) مع ارتفاع إجمالي الموجودات لدى المصارف بنسبة (5.0%) في الفصل الرابع من عام 2025 مقارنة مع ذات الفصل من عام 2024.

شكل (20)

نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لدى المصارف العاملة

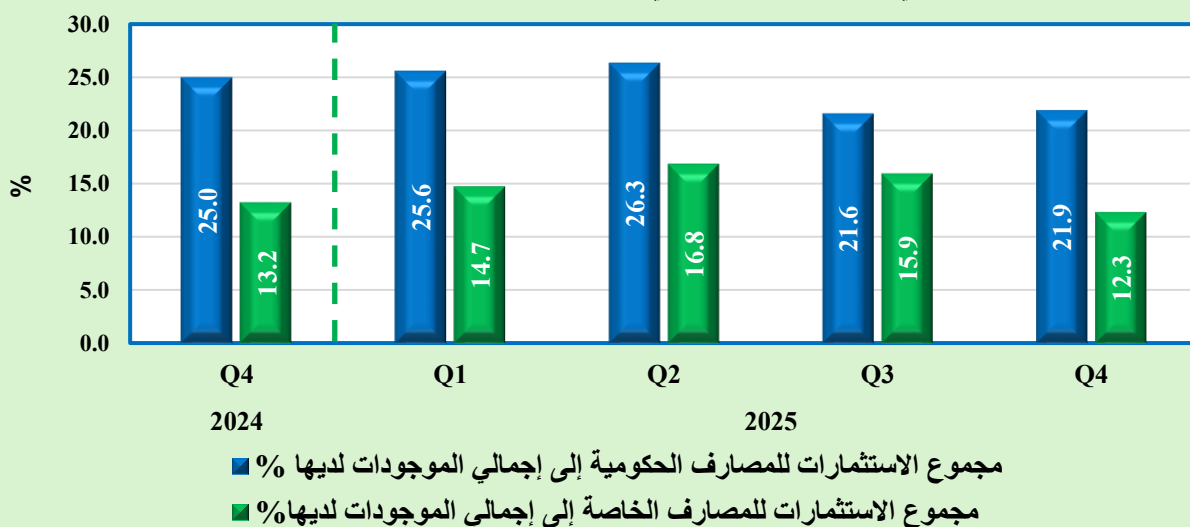


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

بالعودة إلى تصنيف المصارف من حيث الملكية، نجد أن نسبة إجمالي الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لدى المصارف الحكومية أكبر من نظيرتها في المصارف الخاصة، ويبيّن الشكل (21) أن نسبة إجمالي الاستثمارات إلى الموجودات لدى المصارف الحكومية قد انخفضت من نسبة (25.0%) في الفصل الرابع من عام 2024 لتبلغ نسبة (21.9%) في الفصل ذاته من عام 2025، كما انخفضت نسبة الاستثمارات لدى المصارف الخاصة إلى إجمالي الموجودات من نسبة (13.2%) في الفصل الرابع من عام 2024 إلى نسبة (12.3%) في الفصل ذاته من عام 2025، والجدير بالذكر إن نسبة الاستثمارات لدى المصارف الحكومية تُشكل نسبة (83.7%) إلى إجمالي الاستثمارات لدى المصارف العاملة في الفصل الرابع من عام 2025.

شكل (21)

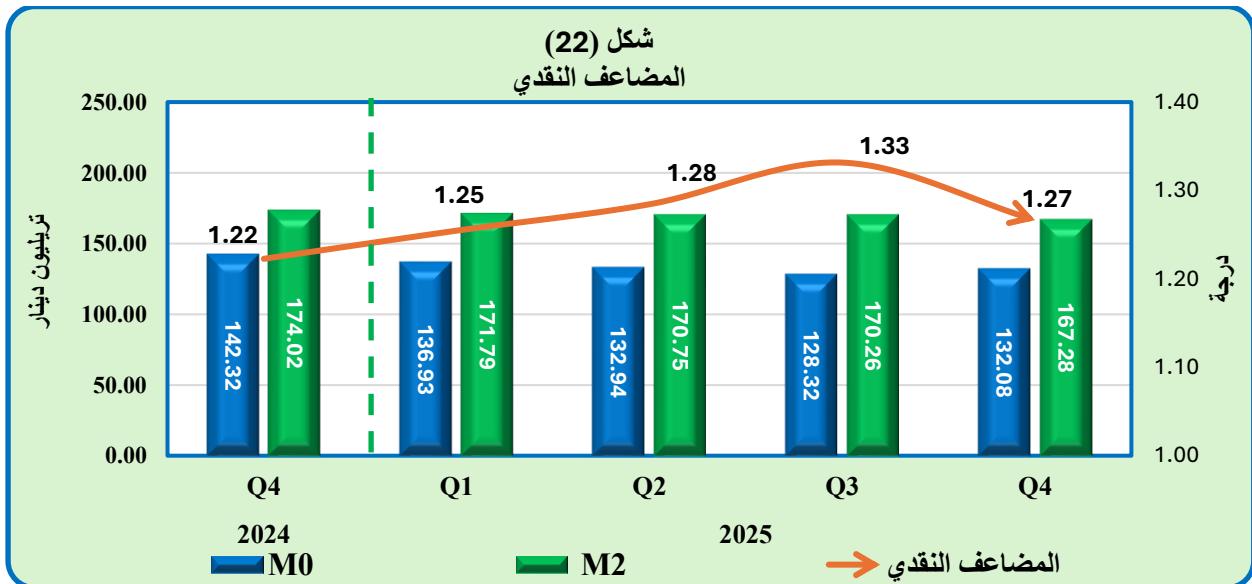
نسبة إجمالي الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لكل من المصارف الحكومية والخاصة



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

9. المضاعف النقدي:

يُعرف المضاعف النقدي على أنه النسبة التي تعبر عن مقدار الأموال الجديدة التي يمكن للمصارف خلقها عبر الودائع المتوافرة لديها، ويتم قياسه وفق قسمة عرض النقد بالمعنى الواسع إلى الأساس النقدي. سجل المضاعف النقدي ارتفاعاً في الفصل الرابع من عام 2025 ليلبلغ (1.27) بعد أن كان (1.22) للفصل ذاته من عام 2024، وجاء هذا الارتفاع نتيجة انخفاض الأساس النقدي في الفصل الرابع من عام 2025 ليلبلغ (132.08) تريليون دينار بعد أن كان يبلغ (142.32) تريليون دينار في ذات الفصل من عام 2024، وانخفاض M2 إلى (167.28) تريليون دينار بعد أن كان يبلغ (174.02) تريليون دينار، إذ رغم انخفاض المؤشرين إلا أن الانخفاض في الأساس النقدي أكبر من الانخفاض في M2، والشكل (22) يوضح قيم المضاعف النقدي وفق ذات المدة.



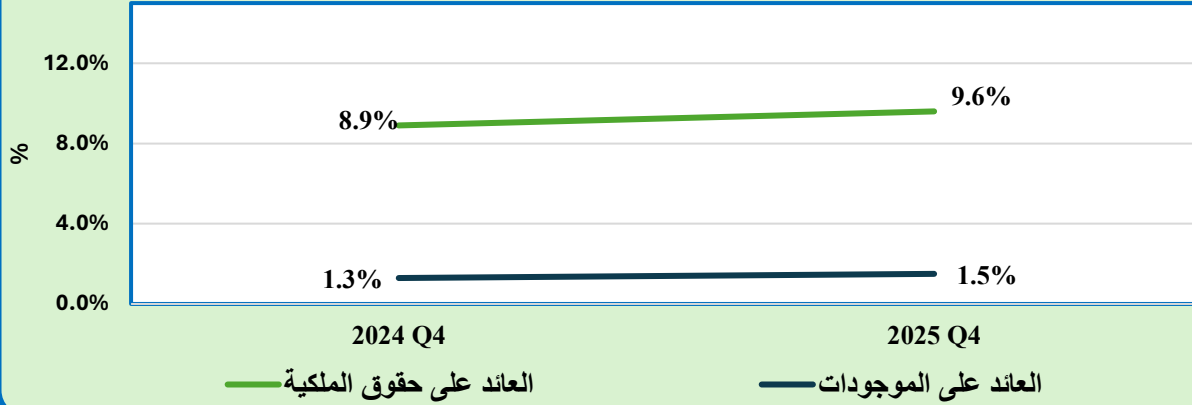
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

10. ربحية المصارف:

تعد مؤشرات الربحية مقياساً لتقييم مدى قدرة المصرف على تحقيق الأرباح والعوائد للمساهمين مع مرور الوقت عبر عملياتها المختلفة، إذ تساعد هذا المؤشرات في تقديم صورة شاملة لقدرة المصارف على التوسع والنمو وتحقيق العوائد المستهدفة للاستثمار، ويُنظر إليها بشكل أساسي لتحديد جدوى استثماراتهم والخطط المالية، والشكل (23) يوضح أنّ هناك ارتفاع في نسبة العائد على الموجودات من نسبة (1.3%) في الفصل الرابع من عام 2024 إلى نسبة (1.5%) في ذات الفصل من عام 2025 وهذا يشير إلى تحسن في استخدام المصارف لاصولها، ومن جانب آخر ارتفعت نسبة العائد على حقوق الملكية من نسبة (8.9%) في الفصل الرابع من عام 2024 إلى نسبة (9.6%) في ذات الفصل من عام 2025، وهذا يشير إلى أن المصارف تعتمد على الرافعة المالية بشكل واضح لتوليد الأرباح.

شكل (23)

العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات لدى المصارف العاملة في العراق



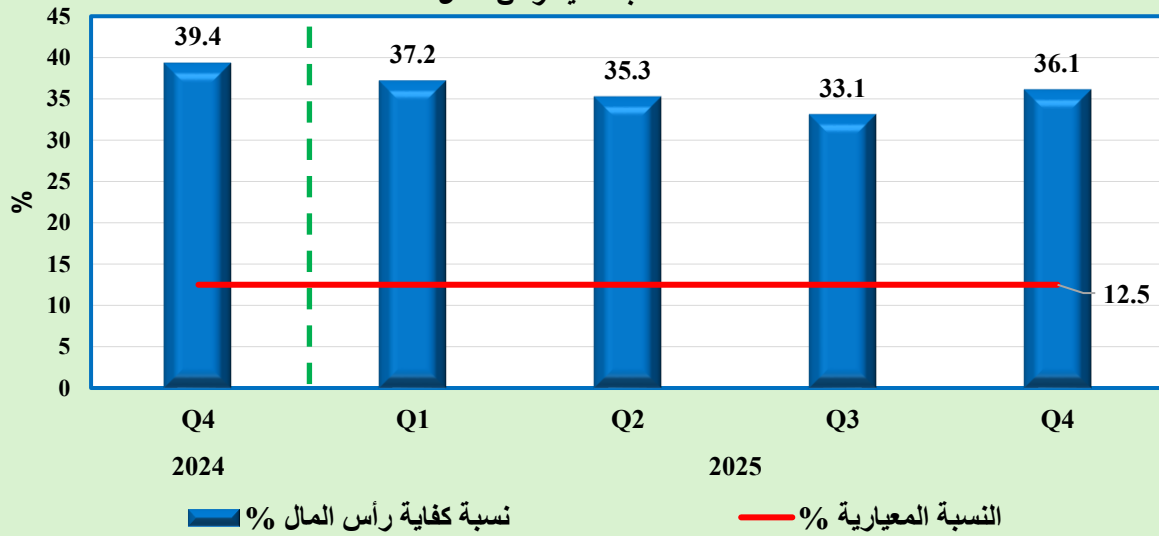
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

11 نسبة كفاية رأس المال CAR:

يبين هذا المؤشر قدرة المصارف على تحمل الخسائر الناتجة عن المخاطر، كمخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل وبالتالي قدرة المصارف على حماية أموال المودعين فضلاً عن تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي وضمان استمرار دعم التنمية الاقتصادية بتقديم الائتمان للمشاريع الانتاجية، ويقاس وفق قسمة رأس المال التنظيمي على أصول المصارف بعد إعطائها درجة من المخاطر. حدد البنك المركزي العراقي وفقاً لمتطلبات بازل الحد الأدنى لكفاية رأس المال بنسبة لا تقل عن (12.5%)¹ لدى المصارف العاملة، ويظهر وفق الشكل (24) إن نسبة الكفاية قد بلغت في الفصل الرابع من عام 2025 نسبة (36.1%) بعد أن كانت تبلغ نسبة (39.4%) لذات الفصل من عام 2024، إذ على الرغم من انخفاض النسبة خلال المدة نتيجة زيادة نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر بنسبة (18%) وهي أعلى من الزيادة في رأس المال التنظيمي والبالغة نسبة (8.2%) إلا أن نسبة الكفاية لا زالت مرتفعة وبنسبة كبيرة عن الحد الأدنى المقرر من البنك المركزي العراقي.

¹ البنك المركزي، دائرة الرقابة على المصارف، الضوابط الرقابية الخاصة بمقياس كفاية رأس المال وفق متطلبات بازل.

الشكل (24)
نسبة كفاية رأس المال



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية الشهرية.

12. القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي:

يُقاس هذا المؤشر عبر قسمة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي، والشكل (25) يُوضّح أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي في الفصل الرابع من عام 2025 قد ارتفعت إلى (7.3%) بعد أن كانت (7.1%) لذات الفصل من عام 2024، وهذا نتيجة ارتفاع القروض المتعثرة بنسبة (5.6%) وهي أعلى من نسبة نمو الائتمان النقدي الممنوح والبالغة نسبة (2.9%).

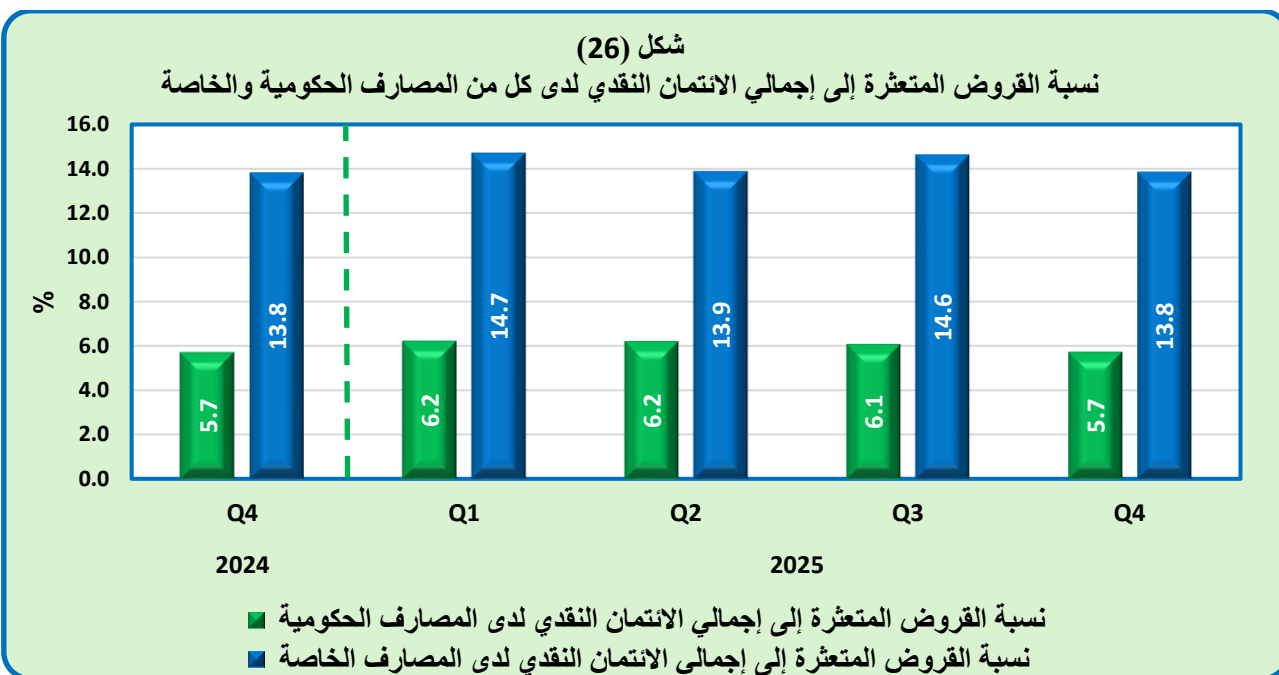
شكل (25)
نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية.

وبالنظر إلى تصنيف المصارف من حيث ملكيتها، نجد أنَّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الخاصة أعلى من نظيرتها لدى المصارف الحكومية، والشكل (26) يوضح أنَّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الخاصة بقيت عند نسبة (13.8%) في الفصل الرابع من عامي 2024 و 2025، وذلك نتيجة نمو الائتمان النقدي بنسبة (15.1%) مع نمو القروض المتعثرة بنسبة (15.3%) خلال ذات المدة، كما بقيت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الحكومية عند نسبة (5.7%) في الفصل الرابع من عامي 2024 و 2025، وذلك نتيجة نمو القروض المتعثرة بنسبة (0.6%) مع انخفاض إجمالي الائتمان النقدي الممنوح بنسبة (0.3%).

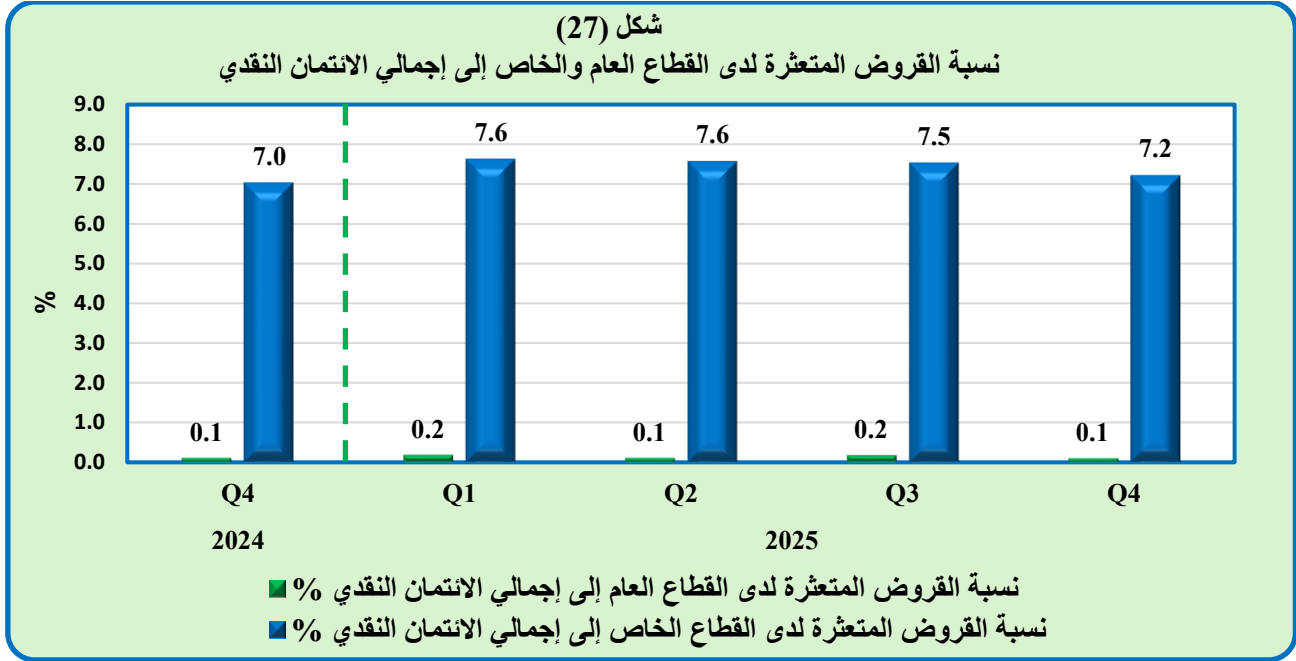
والجدير بالذكر أن مخصص القروض المتعثرة لدى المصارف الحكومية يغطي نسبة (162%) من القروض المتعثرة لدى المصارف الحكومية، ومخصص القروض المتعثرة لدى المصارف الخاصة يغطي نسبة (76%) من القروض المتعثرة لدى المصارف الخاصة، وهذا يعد من مؤشرات الجيدة، إذ تضاف إلى مخصص القروض المتعثرة ضمانات مادية تتجاوز أقيامها قيمة الائتمان مما يوفر للمصرف عنصر أمان في حال تعثر المقترضين.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية.

أما فيما يخص القروض المتعثرة لدى كلٍّ من القطاع الخاص والقطاع العام إلى إجمالي الائتمان النقدي، يلحظ أنَّ نسبة القروض المتعثرة لدى القطاع الخاص أعلى من نظيره القطاع العام، إذ بلغت هذه النسبة لدى القطاع الخاص نسبة (7.2%) في الفصل الرابع من عام 2025 بعد أن كانت النسبة (7%) لذات الفصل من عام 2024،

في حين بقيت هذه النسبة لدى القطاع العام عند نسبة (0.1 %) للفصل الرابع من عامي 2025 و عام 2024، والشكل (27) يُوضِّح ذلك.



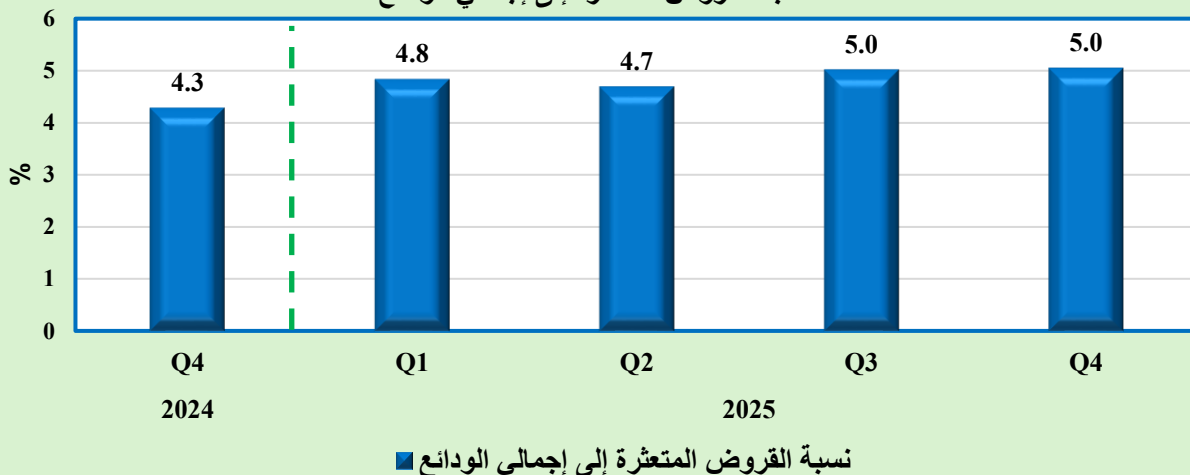
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية.

13. القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع:

يقيس هذا المؤشر حجم المخاطر الائتمانية بالنسبة للموارد الممولة من المودعين، والشكل (28) يُوضِّح أنَّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع ارتفعت إلى نسبة (5.0%) في الفصل الرابع من عام 2025 بعد أن كانت بنسبة (4.3%) في ذات الفصل من عام 2024، وهذا الارتفاع نتيجة زيادة إجمالي القروض المتعثرة بنسبة (5.6%) على الرغم من انخفاض إجمالي الودائع بنسبة (9.6%)، لذا يجدر بالمصارف الانتباه إلى جودة محافظهم الائتمانية كونها تستنزف الأرباح مقابل بناء مخصصات لحماية أموال المودعين.

شكل (28)

نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع

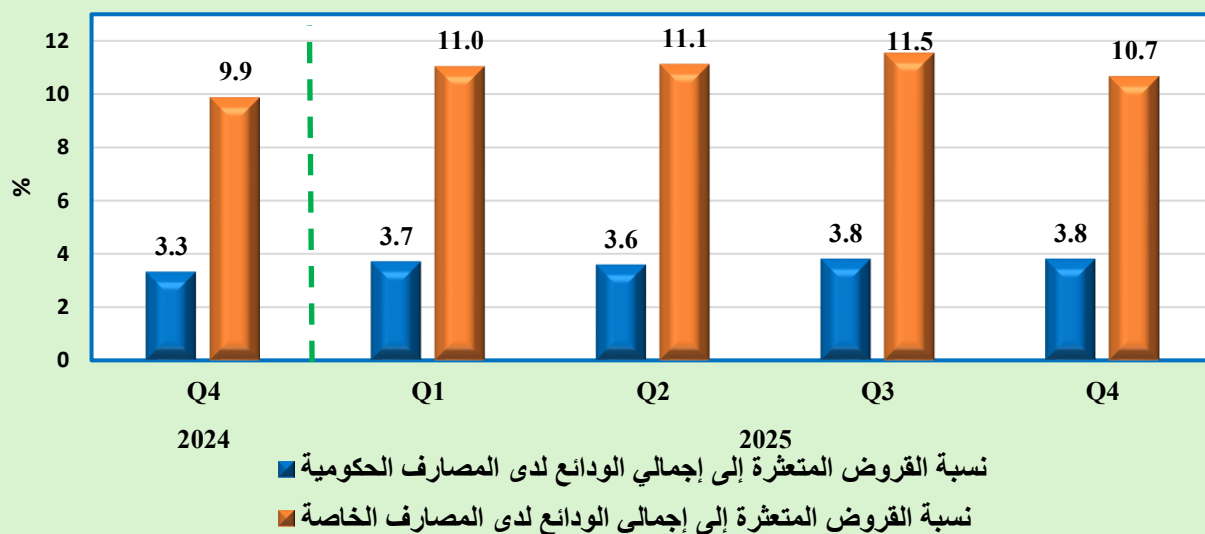


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية.

وبالعودة إلى تصنيف المصارف من حيث الملكية نجد أنّ هناك ارتفاعاً في هذه النسبة لدى المصارف الخاصة، إذ ارتفع نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة في الفصل الرابع من عام 2025 إلى نسبة (10.7%) بعد أن كانت النسبة (9.9%) لذات الفصل من عام 2024، في حين ارتفعت هذه النسبة لدى المصارف الحكومية إلى نسبة (3.8%) في الفصل الرابع من عام 2025 بعد أن كانت (3.3%) في ذات الفصل من عام 2024، ويُعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع حجم الودائع لدى المصارف الخاصة بنسبة (6.7%) في حين انخفضت لدى المصارف الحكومية بنسبة (12.4%).

شكل (29)

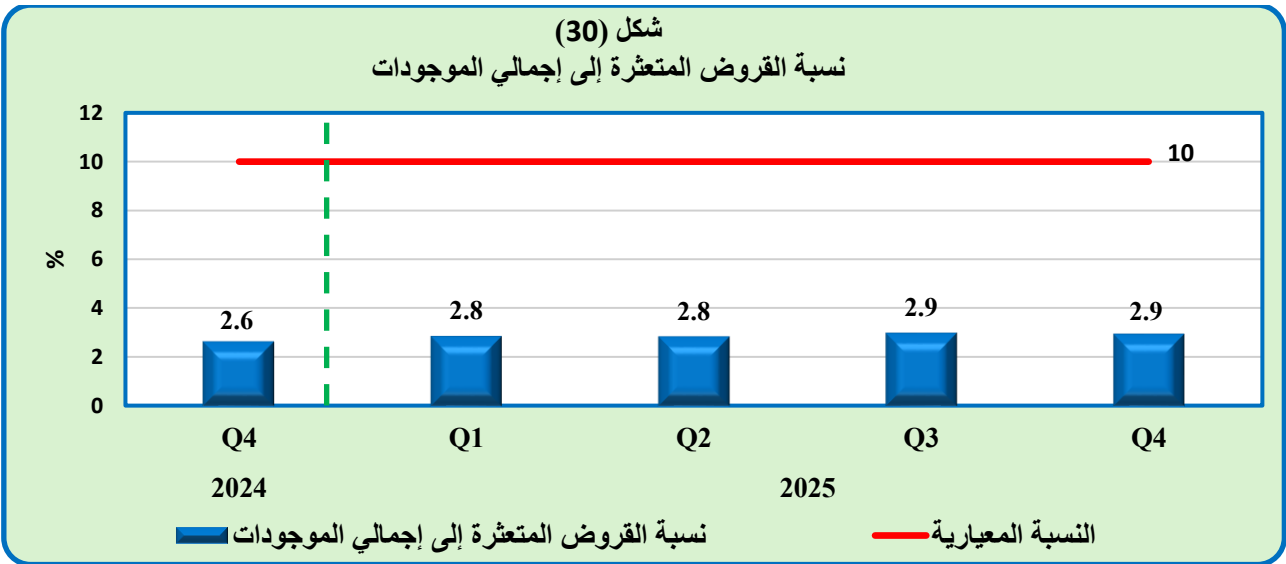
نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى كل من المصارف الحكومية والخاصة



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية.

14 . القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات:

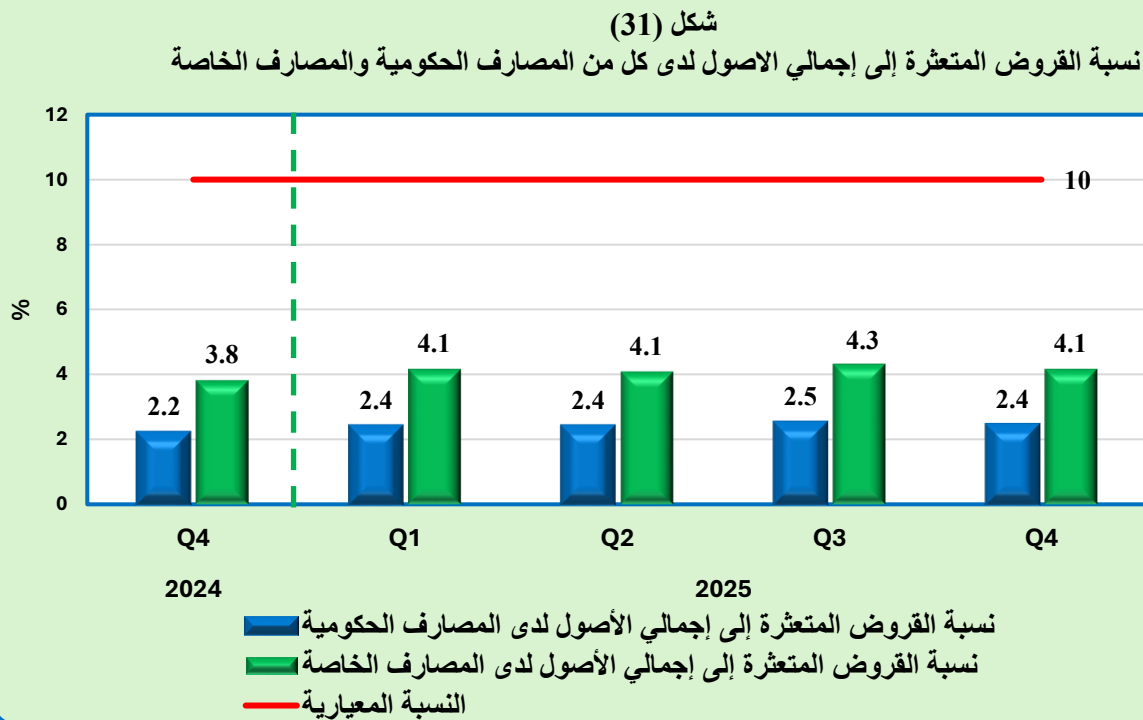
يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات لدى المصارف، إذ حُدد هذا المؤشر بنسبة معيارية عند (10%)، وينذر تجاوز القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات القيمة المعيارية بوجود ارتفاع كبير في حجم القروض المتعثرة¹، ويُوضّح الشكل (30) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات لدى المصارف العاملة في العراق، إذ يُلاحظ ارتفاع هذه النسبة لتبلغ (2.9%) في الفصل الرابع من عام 2025 مقارنة بنسبة (2.6%) للفصل ذاته من عام 2024، وتُجدر الإشارة إلى أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات لم تتجاوز النسبة المعيارية المذكورة، وهذا يُعد مؤشراً إيجابياً يعزز من قدرة المصارف على مواجهة أي أزمة مالية محتملة في المرحلة المقبلة.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، الموقع الإحصائي.

بالنظر إلى تفاصيل المصارف بحسب الملكية، نجد أنّ كلاً من المصارف الخاصة والمصارف الحكومية لم تتجاوز النسبة المعيارية المذكورة آنفاً، والشكل (31) يوضّح ذلك، مع ملاحظة إنّ هذه النسبة لدى المصارف الخاصة أعلى من نظيرتها لدى المصارف الحكومية، إذ بلغت النسبة لدى المصارف الخاصة نسبة (4.1%) في الفصل الرابع من عام 2025 و نسبة (3.8%) لعام 2024، كما بلغت النسبة (2.4%) لدى المصارف الحكومية لذات الفترة، وتُجدر الإشارة إلى أنّ هذه النسبة لا تدعو إلى القلق فيما يخصّ الاستقرار المالي كونها لم تتجاوز النسبة المعيارية.

¹ للمزيد انظر، البنك المركزي العراقي 2020، تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي، العدد الثالث عشر، ص23.



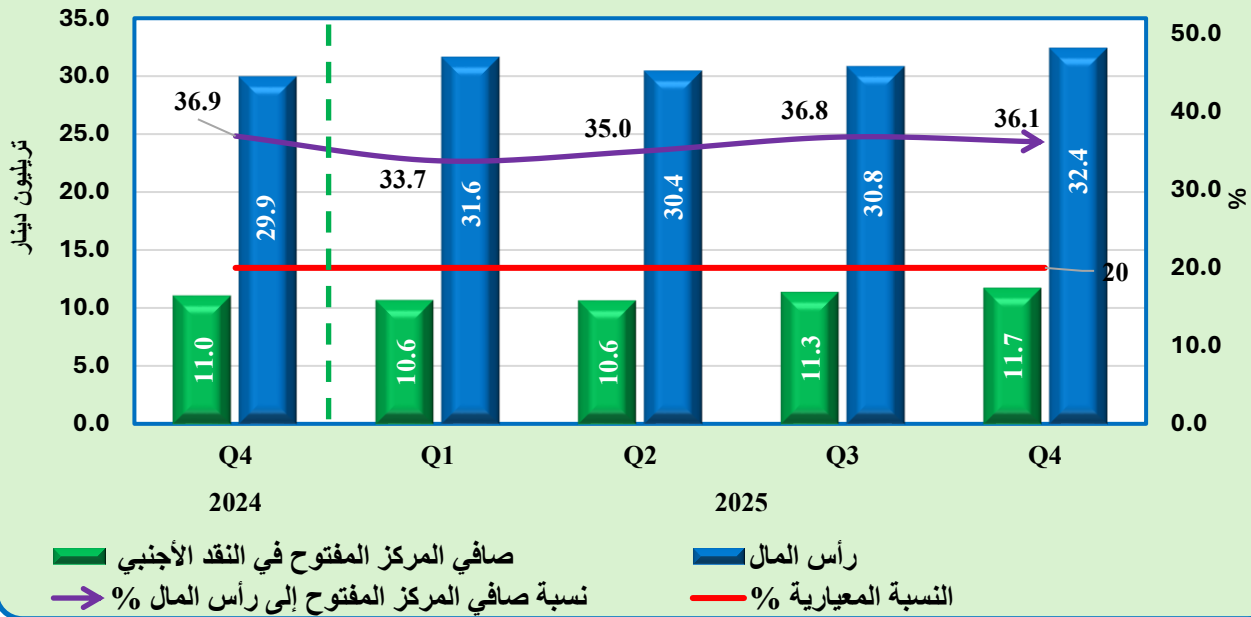
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية.

15. صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية للمصارف العاملة:

يقيس هذا المؤشر صافي الموجودات الأجنبية لدى المصارف العاملة باحتساب الفرق بين موجوداتها الأجنبية ومطلوباتها الأجنبية مقسوم على رأس المال، إذ يشير انخفاض النسبة إلى انخفاض حجم الموجودات الأجنبية لدى المصارف العاملة أو زيادة المطلوبات الأجنبية، والعكس صحيح، والشكل (32) يوضح انخفاض نسبة المؤشر لدى المصارف العاملة من (36.9%) في الفصل الرابع من عام 2024 إلى (36.1%) في ذات الفصل من عام 2025، نتيجة انخفاض صافي مراكز العملات الأجنبية بنسبة (6%) مع ارتفاع رأس المال بنسبة (8.2%) خلال ذات الفترة، وهذا يبين انخفاض رغبة المصارف العاملة بالاحتفاظ بالموجودات الأجنبية، وعلى الرغم من هذا الانخفاض يتعين على المصارف العامة الالتزام بالنسبة المعيارية والبالغة (20%) لضمان الاستقرار المالي.

الشكل (32)

صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية للمصارف العاملة



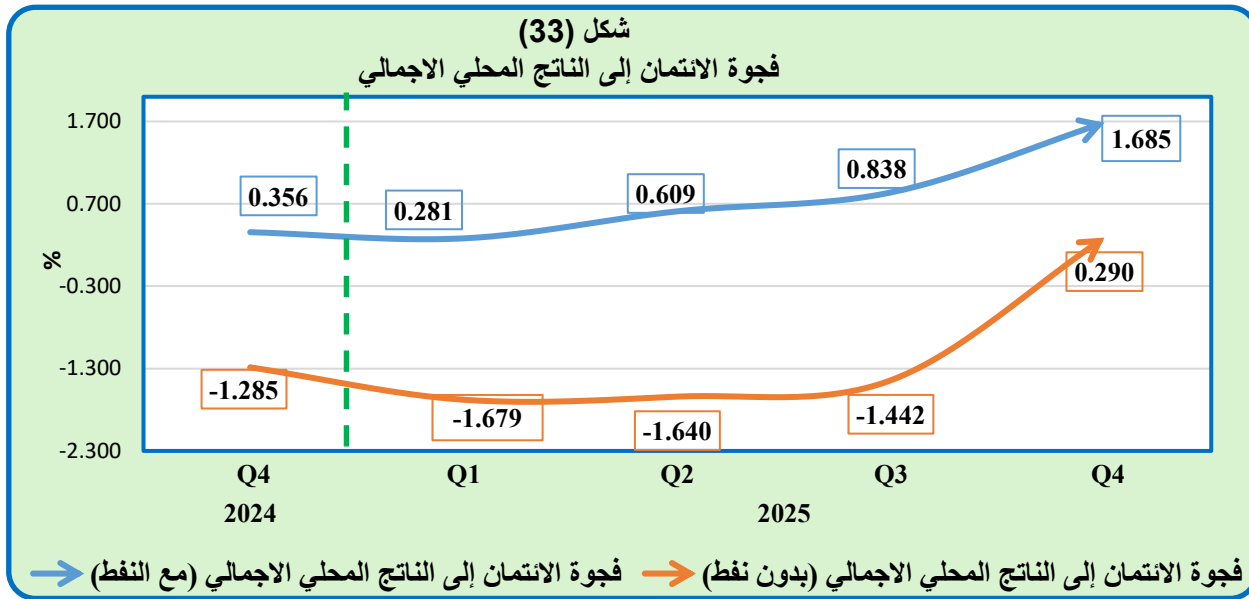
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

16. فجوة الائتمان النقدي للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي:

تُعرّف فجوة الائتمان بأنها نسبة الائتمان النقدي المقدّم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، مطروحا منه الاتجاه العام لنسبة الائتمان (الموجّه إلى القطاع الخاص) إلى الناتج المحلي الإجمالي¹ بالأسعار الجارية، وتتراوح القيمة المعيارية لهذا المؤشر بين (2.5% - 10%)، إذ كلما اقتربت النسبة المقدرة من القيمة المعيارية توجب على المصارف خلق مصدات اضافية من رأس المال تسمى مصدات التقلبات الدورية، بسبب زيادة نمو الائتمان بمعدل أكبر من زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي.

يُوضّح الشكل (33) فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي مع النفط ومن دونه، إذ بلغت هذه الفجوة من دون النفط (0.290%) في الفصل الرابع من عام 2025 بعد أن كانت النسبة (1.285%-) في ذات الفصل من عام 2024 في حين بلغت الفجوة عند قياس بيانات الناتج المحلي الإجمالي مع النفط نسبة (1.685%) في الفصل الرابع من عام 2025 بعد أن كانت (0.356%) في ذات الفصل من عام 2024، مما تقدم تبين أنّ الفجوتين في الفصل الرابع من عام 2025 أدنى من النسبة المعيارية على الرغم من ارتفاعهما، وهذا يعني أنه بالإمكان زيادة الائتمان النقدي المقدم إلى القطاع الخاص دون زعزعة الاستقرار المالي.

¹ للمزيد من المعلومات من طريقة احتساب فجوة الناتج راجع البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر العراقي العدد 18، الفصل الأول 2020، ص: 23.



المصدر: البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي.

الجدول (2) المؤشرات الخاصة بتحليل أداء المصارف			
اسم المؤشر	الفصل الرابع 2024	الفصل الرابع 2025	معدل النمو %
الودائع المصرفية إلى M2 (%)	46.3	44.7	-3.5
النقد في التداول إلى M2 (%)	53.7	55.3	3.0
إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع (%)	59.8	68.1	13.9
مؤشر نسبة تغطية السيولة (LCR)	121	127	5.0
مؤشر نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)	131	121	-7.6
إجمالي الاستثمار إلى إجمالي الموجودات (%)	22.2	19.4	-12.6
المضاعف النقدي	1.22	1.27	4.1
العائد على حقوق الملكية (%)	8.9	9.6	7.3
العائد على الموجودات (%)	1.3	1.5	15.4
نسبة كفاية رأس المال CAR (%)	39.4	36.1	-8.4
القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي (%)	7.1	7.3	2.8
القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع (%)	4.3	5.0	16.3
القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات (%)	2.6	2.9	11.5
صافي المركز المالي المفتوح بالعملة الأجنبية للمصارف العاملة (%)	36.9	36.1	-2.2

تم إعداد الجدول اعتماداً على بيانات:
- البنك المركزي العراقي دائرة الإحصاء والأبحاث، الموقع الإحصائي

الخلاصة:

وفقاً لما تقدم يمكن إيجاز أداء المصارف العاملة كما هو آتي:

1 – شهد القطاع المصرفي زيادة في الائتمان النقدي بنسبة (2.9%) خلال الفصل الرابع من عام 2025 مقارنة بذات الفصل من عام 2024، على الرغم من انخفاض الودائع بنسبة (9.9%)، وهذا ما انعكس على زيادة نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى الودائع بنسبة (13.9%)، ونسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتماني النقدي بنسبة (2.8%) وفق ذات المدة.

2 – حققت المصارف العاملة مستوى مقبول من العمليات التشغيلية في الفصل الرابع من عام 2025 إذ ارتفع العائد على حقوق الملكية ليبلغ نسبة (9.6%) بعد أن كان يبلغ نسبة (8.9%) في ذات الفصل من عام 2024، فضلاً عن ارتفاع العائد على الموجودات ليسجل نسبة (1.5%) بعد أن كان يبلغ نسبة (1.3%).

3 – بقيت النسب المؤشرات جيدة قياساً بالنسب المعيارية، إذ سجلت نسبة تغطية السيولة LCR نسبة (127%) ونسبة التمويل صافي التمويل المستقر NSFR نسبة (121%) وهي أعلى من النسبة المعيارية والمحددة بحد أدنى بنسبة (100%)، كما بلغت نسبة كفاية رأس المال CAR نسبة (36.1%) وهي أعلى الحد الأدنى من النسبة المعيارية ومحددة بنسبة (12.5%).

4 – كما سجلت القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات نسبة (2.9%) في الفصل الرابع من عام 2025 وهي أدنى من النسبة المعيارية والمحددة عند (10%).

وعليه يمكن القول أن أداء القطاع المصرفي جيد وهذا ما انعكس على ارتفاع درجة المضاعف النقدي وبنسبة (4.1%)، إلا أنه بحاجة إلى تطوير خدماته المقدمة للزبائن لجذب الودائع وزيادة الشمول المالي وهذا يساهم في دعم التنمية الاقتصادية.

الفصل الثالث

تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي

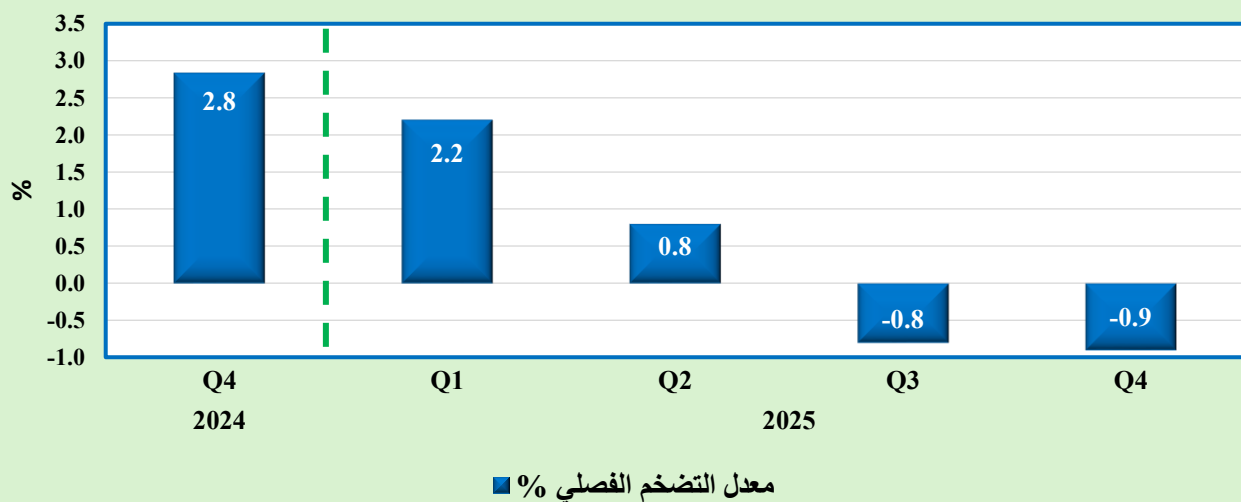
الفصل الثالث: تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي

تعد المتغيرات الاقتصادية الكلية من أبرز العوامل المؤثرة في النظام المالي، إذ تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على القطاع المصرفي فضلاً عن القطاع المالي. لذا يقدم تقرير الإنذار المبكر تحليلاً لأبرز المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي للفصل الرابع من عام 2025، منها معدل التضخم، المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي (GDP)، إضافة إلى إجمالي الدين العام.

1. معدل التضخم:

يُعرف التضخم بأنه التغير المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات وفق فترة زمنية معينة، ويتم قياس معدل التضخم بعدة مؤشرات، ويعد الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) الأكثر أهمية من بين المؤشرات المعتمدة، لأنه يعكس التغيرات في أغلب أسعار السلع والخدمات التي يستهلكها الأفراد سواء كانت منتجة محلياً أم مستوردة، والجدير بالذكر أنه تم احتساب معدل تضخم الفصل الرابع من عام 2025 من خلال تحديد سنة 2022 بوصفها سنة أساس في احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك بدلاً من سنة 2012 كما أعلن من وزارة التخطيط. سجل معدل التضخم في الفصل الرابع من عام 2025 نسبة (0.9-%) بعد أن كان يبلغ نسبة (2.8%) في ذات الفصل من عام 2024، وذلك نتيجة عدم إقرار موازنة عام 2025 مما أدى إلى انخفاض الإنفاق العام حيث بلغ حجم الإنفاق الفعلي لعام 2025 مبلغ (141,2) تريليون دينار مقارنةً بعام 2024 إذ بلغ (150.5) تريليون دينار، إذ يعد الإنفاق الحكومي الركيزة الأساس في النشاط الاقتصادي العراقي فضلاً عن تباطؤ النشاط الاقتصادي بشكل عام، والشكل (34) أدناه يوضح معدلات التضخم لعام 2025 والفصل الرابع من عام 2024.

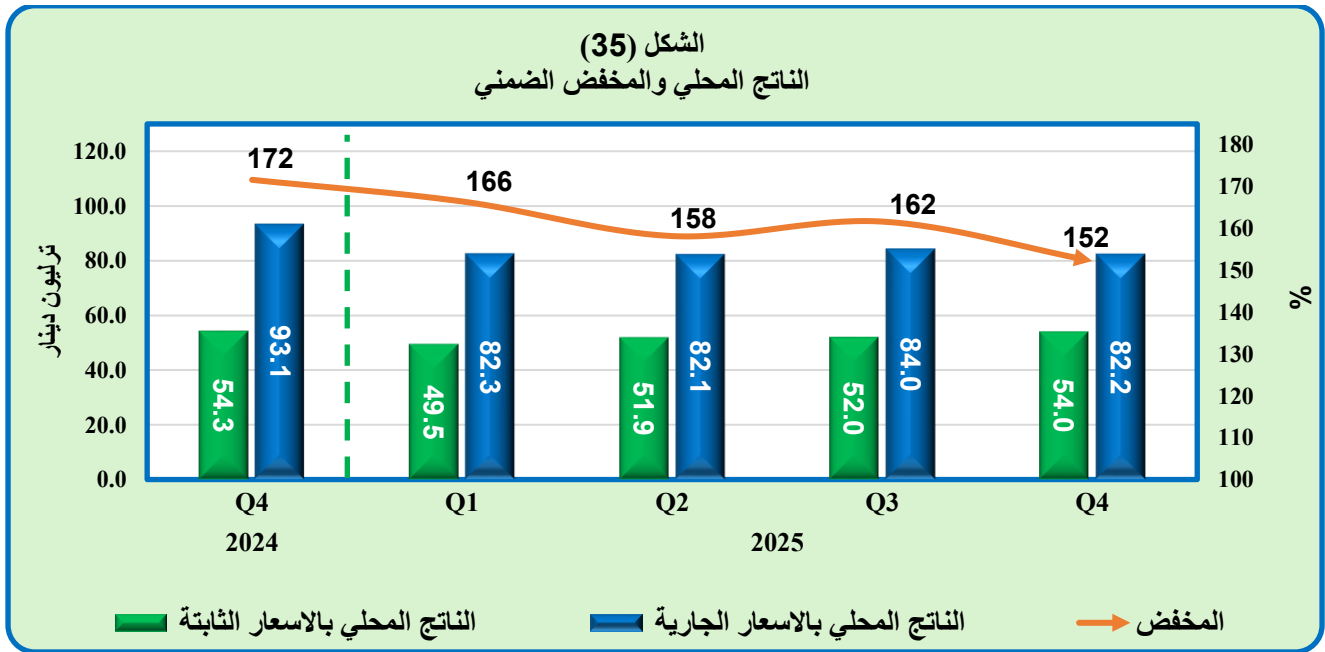
الشكل (34)
معدل التضخم لغاية الفصل الرابع من عام 2025



المصدر: البنك المركزي العراقي، البيانات المالية الأساسية.

2. المخفّض الضمني للأسعار:

يُعد المخفّض الضمني للأسعار من الأدوات الرئيسة لقياس معدل التضخم، حيث يعكس التغيرات في أسعار جميع السلع والخدمات المنتجة داخل الاقتصاد الوطني ضمن مدة زمنية معينة، ويتم احتسابه عن طريق قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، مما يوفر مقياساً دقيقاً للتغيرات السعرية عبر الزمن. والشكل (35) أدناه يوضح انخفاضاً في المخفّض الضمني ليبلغ نسبة (152%) في الفصل الرابع من عام 2025، بعد أن كان يبلغ نسبة (172%) في ذات الفصل من عام 2024، نتيجة انخفاض الناتج المحلي بالأسعار الجارية بنسبة (11.7%) على الرغم من انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة (0.5%).



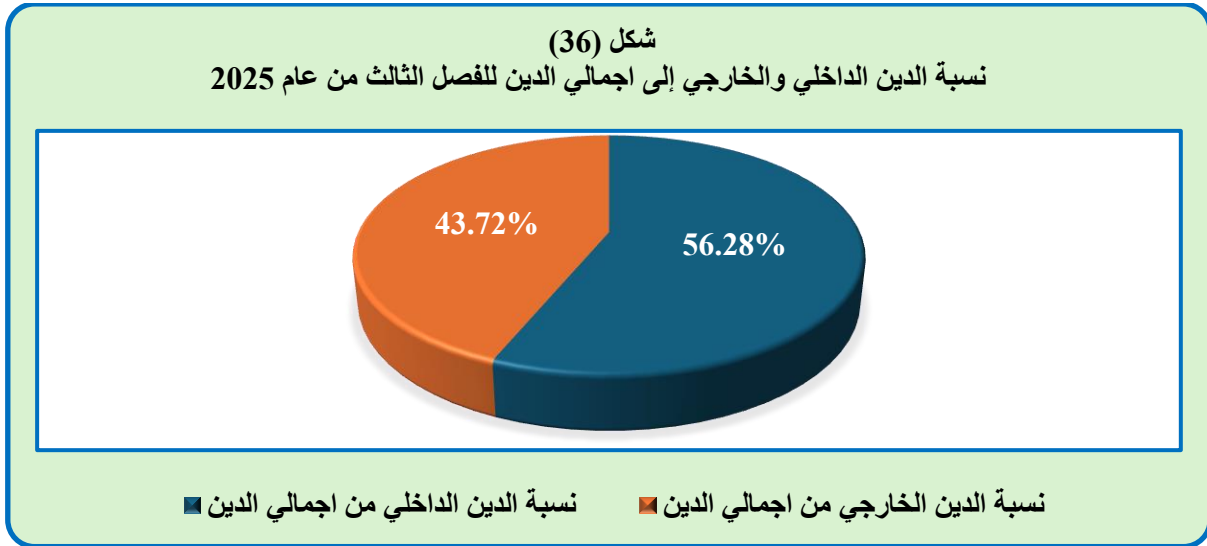
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

3. معدل نمو إجمالي الدين العام:

يمثل الدين التزام الحكومة تجاه المصارف والبنك المركزي من خلال (الدين الداخلي) أي التزام لداخل البلد، و(الدين الخارجي) التزام لخارج البلد، إذ تعتمد الحكومة على الاستدانة لتمويل الإنفاق العام ودعم التنمية الاقتصادية عند انخفاض الإيراد العام.

حقق إجمالي الدين العام نمواً في الفصل الرابع من عام 2025 بنسبة (4.4%) مقارنة بذات الفصل من عام 2024 نتيجة زيادة الدين الداخلي بنسبة (9%) على الرغم من انخفاض الدين الخارجي بنسبة (1.0%) وفق ذات

المدة، ويوضح الشكل (36) أن نسبة الدين الداخلي للفصل الرابع من عام 2025 بلغت نسبة (56.28%) من إجمالي الدين، كما أن نسبة الدين الخارجي لذات الفصل من عام 2025 بلغت (43.72%) من إجمالي الدين.

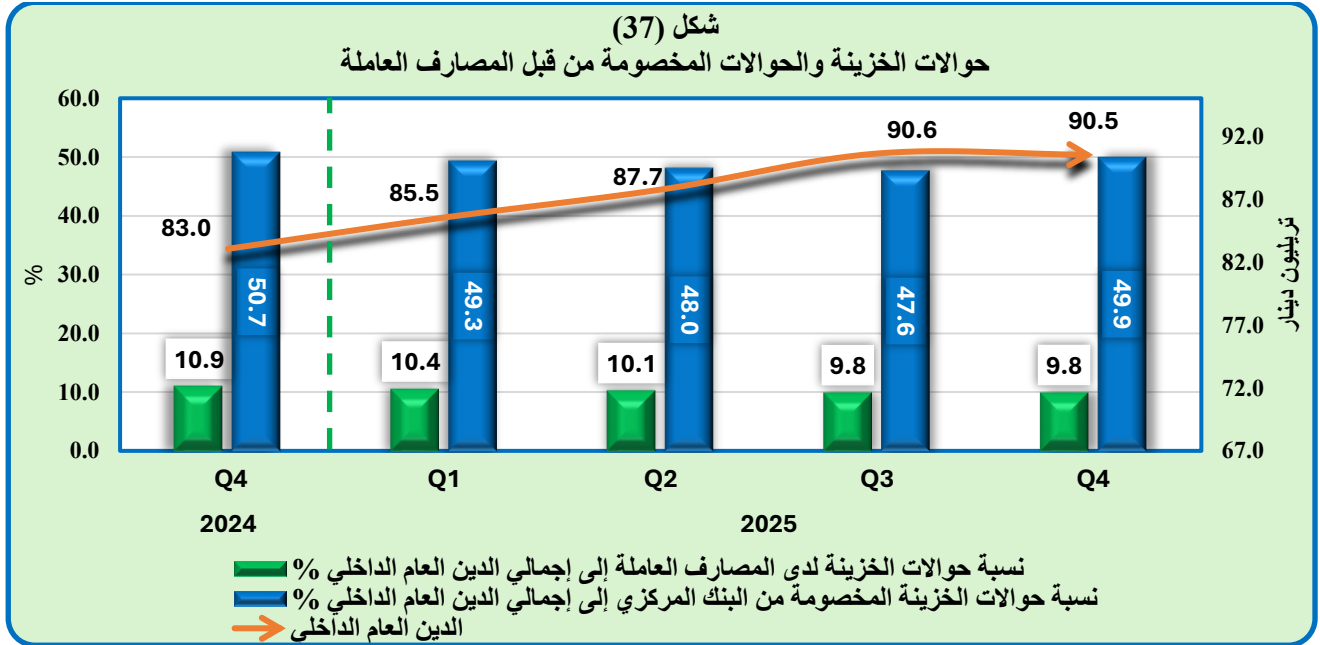


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

أ. **معدل نمو الدين الخارجي:** يُشير إلى التزامات وزارة المالية تجاه المقرضين الدوليين، مثل الحكومات أو المؤسسات المالية أو المستثمرين الأجانب، انخفض معدل الدين الخارجي بنسبة (1.0%) خلال الفصل الرابع من عام 2025 مقارنة بذات الفصل من عام 2024. وذلك نتيجة سداد الالتزامات تجاه الجهات الخارجية في التوقيات المحددة.

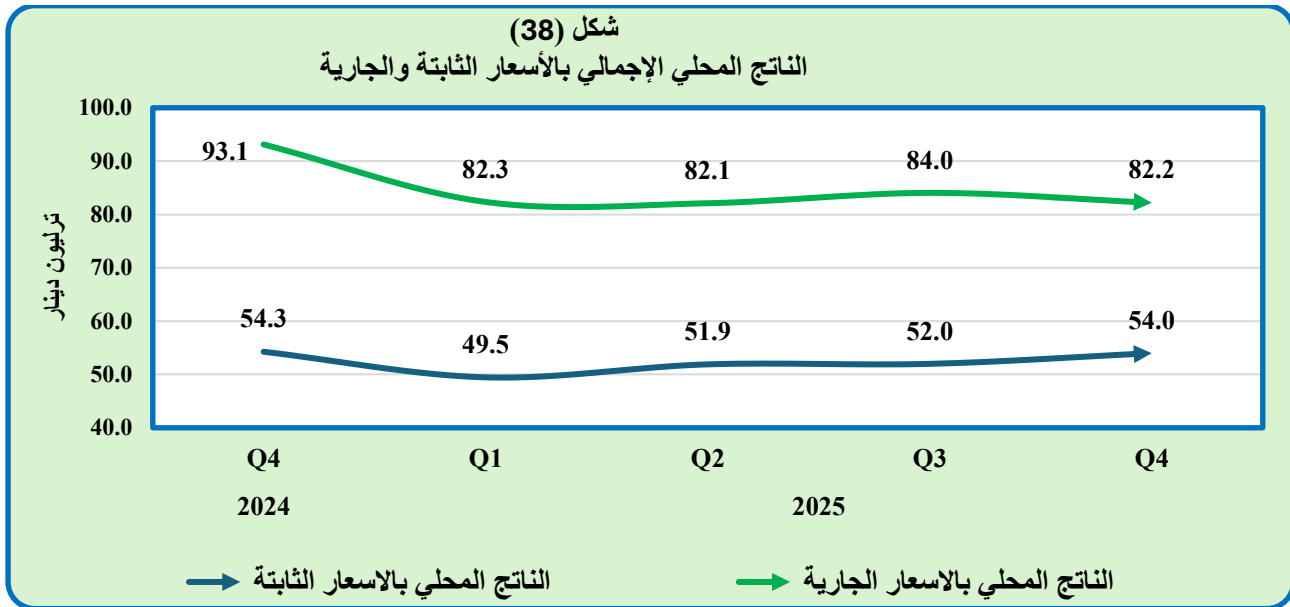
ب. **معدل نمو الدين الداخلي:** يشير إلى التزام الحكومة تجاه المصارف العاملة والبنك المركزي، ويظهر من الشكل (36) ارتفاع الدين الداخلي في الفصل الرابع من عام 2025 لـ (90.5) تريليون دينار بعد أن كان يبلغ (83.0) تريليون دينار لذات الفصل من عام 2024، وذلك لتمويل عجز الموازنة، في حين انخفضت نسبة حوالات الخزينة لدى المصارف العاملة إلى إجمالي الدين العام الداخلي لتبلغ نسبة (9.8%) في الفصل الرابع¹ من عام 2025 بعد أن كانت تبلغ نسبة (10.9%) في ذات الفصل من عام 2024، بالمقابل انخفضت نسبة حوالات الخزينة المخصصة من البنك المركزي إلى الدين العام الداخلي لتبلغ النسبة (49.9%) في الفصل الرابع من عام 2025 بعد أن كانت تبلغ (50.7%) في ذات الفصل من عام 2024 وكان لها أثر في زيادة إجمالي الدين العام الداخلي، على الرغم من انخفاض نسبة حوالات الخزينة لدى المصارف العاملة إلا أن قيمة السندات الحكومية ارتفعت لتبلغ (13.1) تريليون دينار.

¹ تم تحويل حوالات الخزينة المخصصة من المصارف الحكومية إلى قروض لصالح مصرف الرافدين اعتباراً من كانون الأول 2025.



4. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

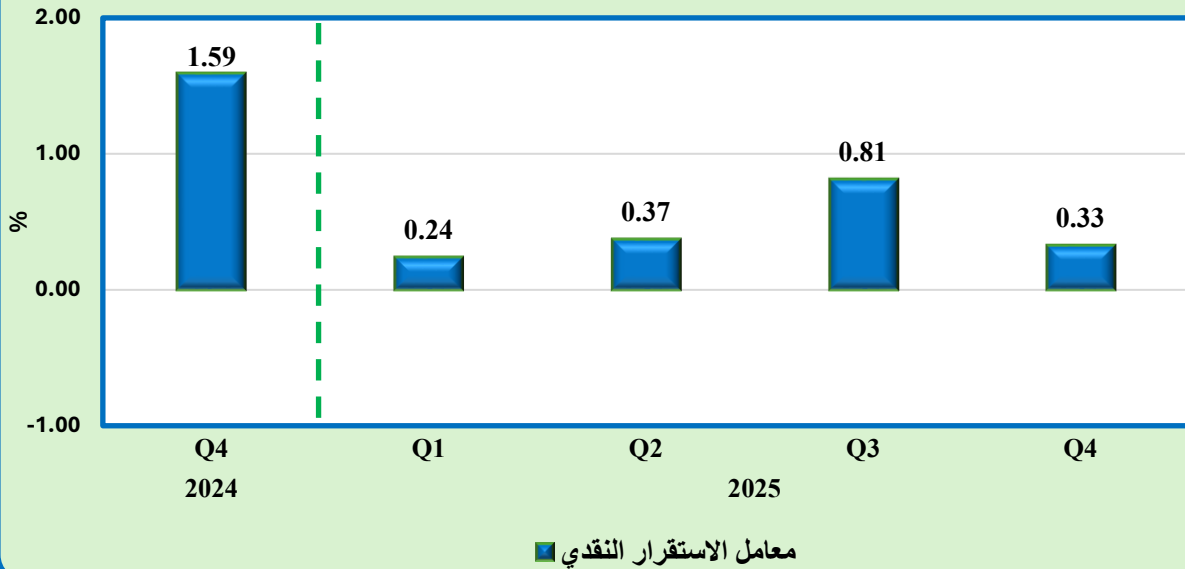
يُعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم الأدوات الاقتصادية التي تمثل قوة الاقتصاد ونموه، إذ يُظهر مستوى الفعالية والنشاط الاقتصادي داخل الدولة خلال فترة زمنية محددة، مما يساعد في تقييم الأداء الاقتصادي وتحديد الاتجاهات المستقبلية. يُؤشر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق انخفاضاً بنسبة (11.7%) في الفصل الرابع من عام 2025 لـ (82.2) تريليون دينار مقارنة بذات الفصل من عام 2024، إذ كان يبلغ (93.1) تريليون دينار، وذلك نتيجة انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي النفطي وبنسبة (5.2%) خلال ذات المدة، وهذا أثر على الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام والذي شكل منه القطاع النفطي نسبة (34.1%) في الفصل الرابع من عام 2025.



5 - معامل الاستقرار النقدي:

يُظهر مؤشر معامل الاستقرار النقدي التوازن بين الكتلة النقدية والكتلة السلعية في الاقتصاد. ويُحسب بقسمة نسبة النمو في عرض النقود بالمفهوم الواسع (M2) إلى نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. إذ يُعد الاستقرار النقدي متحققاً عندما تكون قيمة هذا المؤشر مساوية للواحد الصحيح، فإذا كانت قيمته أكبر من الواحد الصحيح فإن ذلك يدل على زيادة المعروض النقدي على المعروض السلعي، وهذا سيؤثر على التوازن في الاقتصاد. أما إذا كانت قيمته أقل من الواحد الصحيح فإن ذلك يشير إلى أن الاقتصاد بحاجة إلى زيادة المعروض النقدي لتحقيق التوازن، ويمكن الاستعانة بالشكل (39) لغرض إيضاح التغيرات التي طرأت في قيمة هذا المؤشر، إذ سجلت قيمته إنخفاضاً ليبلغ نسبة (0.33%) في الفصل الرابع من عام 2025 مقارنةً بذات الفصل من عام 2024 إذ سجل (1.59%)، وجاء هذا الانخفاض نتيجة إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (11.7%) مقارنةً بذات الفصل من عام 2024، على الرغم من انخفاض (M2) بنسبة (3.9%) خلال ذات المدة.

الشكل (39)
معامل الاستقرار النقدي



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

جدول (3)

المؤشرات الخاصة بأداء الاقتصاد الكلي

معدل التغير %	الفصل الرابع 2025	الفصل الرابع 2024	أسم المؤشر
-132.1	- 0.9	2.8	معدل التضخم (%)
- 10.1	9.8	10.9	نسبة حوالات الخزينة لدى المصارف العاملة إلى إجمالي الدين العام الداخلي (%)
- 1.8	49.8	50.7	نسبة الحوالات المخصصة لدى البنك المركزي إلى إجمالي الدين العام الداخلي %
- 11.7	82.2	93.1	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مبلغ (ترليون دينار)
- 0.5	54.0	54.3	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة مبلغ (ترليون دينار)
- 11.6	152	172	المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي
- 79.2	0.33	1.59	معامل الاستقرار النقدي (%)

المصدر:

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات الناتج المحلي الإجمالي.

الخلاصة:

يتضح مما تقدم أن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية أثر على النشاط الاقتصادي ويمكن بيان أثره كما الآتي :

1. انخفاض نسبة التضخم في الفصل الرابع من عام 2025 مقارنةً بذات الفصل من عام 2024 بمقدار تغير بلغ (132.1%-).
2. شهد الدين العام الداخلي ارتفاعاً في الفصل الرابع من عام 2025 بالمقارنة بعام 2024 ويعود هذا الارتفاع لزيادة نسبة الحوالات المخصومة لدى البنك المركزي العراقي إذ بلغت نسبتها في هذا الفصل (49.8%) بالمقارنة مع الحوالات المخصومة لدى المصارف العاملة إذ انخفضت تدريجياً لتصبح بنسبة (9.8%) وتحويلها إلى قرض لصالح مصرف الرافدين من كانون الاول .
3. انخفض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة (11.7%) في الفصل الرابع من عامي 2024 و2025، وهذا يبين سبب انخفاض التضخم وفق ذات المدة، لذا يتوقع أن يبقى الفصل الأول من عام 2026 بعيد عن الصدمات الاقتصادية الكبيرة، إذ على الرغم من انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل التضخم إلا أن هذه المؤشرات تتسم بالتقلبات كما هو الحال في الفصلين الثاني والثالث من عام 2026، الذي شهد انخفاضاً بالمؤشرين ومن ثم ارتفاعاً فيه.

اختبارات الضغط

اختبارات الضغط

يعد تقرير الإنذار المبكر من التقارير الهامة التي يمكن عبرها قياس المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف العاملة، فضلاً عن المخاطر التي قد يتعرض لها الاقتصاد بشكل عام، إذ يوضح التقرير أهم المؤشرات التي تبين كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية كونها خط الدفاع الأول عن النشاط الاقتصادي وفق الحفاظ على مستويات مقبولة من العملة المصدرة و عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)، وفقاً للنسب المعيارية.

يوضح التقرير المؤشرات الخاصة بالمصارف العاملة والتي يمكن عبرها التعرف على وجود مخاطر ائتمان ومخاطر سيولة من عدمها وفقاً للنسبة المعيارية، إذ يبين التقرير المؤشرات المصرفية في (5) فصول لمتابعة مسار أداء المصارف سواء كان إيجابياً أم سلبياً، عبر مقارنة نسبة أداء المصارف العاملة مع النسب المعيارية أو بواسطة تحليل مؤشرات المصارف وفقاً للنظرية الاقتصادية والتحليل الخاص بالمصارف.

ولتعزيز الرقابة وضمان سلامة عمل المصارف العاملة تم إضافة اختبارات الضغط التالية لبيان وضع المصارف ومدى إمكانية تعرضها للصدمات، إذ تم اختيار مؤشرات يمكن مقارنتها مع نسب معيارية دولية لبيان ما قد ستكون عليه سلامة المصارف في الفصل الذي يتبع الفصل الذي تم إجراء الاختبارات عليه، علماً أن نسبة المؤشر يتم استخدامها وفق قسمة البسط على المقام، وكما الآتي:

1- **السيناريو الأول¹:** تم إجراء اختبار ضغط لبسط لكل مؤشر وفق تخفيضه بنسبة (10%) وبيان أثره على نسبة المؤشر.

2- **السيناريو الثاني:** تم إجراء اختبار ضغط لمقام كل مؤشر وفق زيادته بنسبة (10%) وبيان أثره على نسبة المؤشر.

3- **السيناريو الثالث:** تم إجراء اختبار ضغط على كل من بسط ومقام المؤشر، إذ تم خفض البسط وزيادة المقام بنسبة (10%) وبيان أثر الصدمة المزدوجة على نسبة المؤشر.

بعد إجراء اختبارات الضغط على كل مؤشر وفقاً للسيناريوهات أعلاه، يتم مقارنة النسب المؤشر مع النسبة المعيارية كما في الجدول (4)، لبيان مدى صلابة أداء المصارف العاملة أمام الصدمات، علماً أن الاختبارات تمتد لفصل واحد كون البيانات الفعلية المستخدمة للمصارف فصلية.

¹ Jobst, Andreas A., Ong, Li Lian, and Schmieder, Christian. (2013). *A Framework for Macroprudential Bank Solvency Stress Testing: Application to S-25 and Other G-20 Country FSAPs*. IMF Working Paper No. WP/13/68, International Monetary Fund.

الجدول (4)

اختبارات الضغط

ت	المؤشر	القيمة الفعلية	سيناريوهات الصدمة	المؤشر بعد الصدمة	القيمة المعيارية	الوصف
1	نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي إلى العملة المصدرة (%).	126.9	صدمة انخفاض صافي الاحتياطيات الأجنبية بنسبة (10%).	114.7	< 100%	تعد نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى العملة المصدرة نسبة مرتفعة وستبقى أعلى من النسبة المعيارية حتى وإن تعرض المؤشر إلى صدمة شديدة (انخفاض صافي الاحتياطيات + العملة المصدرة) في الفصل الأول من عام 2026.
			صدمة زيادة العملة المصدرة بنسبة (10%).	115.5		
			صدمة شديدة (انخفاض صافي الاحتياطيات وزيادة العملة المصدرة 10%).	104.2		
2	تغطية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى إجمالي الاستيرادات (شهر).	13.9	صدمة انخفاض صافي الاحتياطيات الأجنبية بنسبة (10%).	12.5	< 6	يعد هذا المؤشر من المؤشرات الهامة، إذ يعتمد الاقتصاد العراقي على السلع المستوردة بشكل ملحوظ، ويظهر عبر اختبارات الضغط إن المؤشر سيبقى فوق القيمة المعيارية (6) أشهر حتى وإن تعرض لصدمة مزدوجة في الفصل الأول من عام 2026.
			زيادة مبلغ إجمالي الاستيرادات بنسبة (10%).	12.7		
			صدمة مزدوجة (انخفاض صافي الاحتياطيات وزيادة إجمالي الاستيرادات بنسبة 10%).	11.4		

ت	المؤشر	القيمة الفعلية	سيناريوهات الصدمات	المؤشر بعد الصدمة	القيمة المعيارية	الوصف
3	نسبة كفاية رأس المال (%) CAR	34.3	انخفاض إجمالي رأس المال التنظيمي بنسبة (10%)	32.5	12.5 <	- تظهر أهمية هذا المؤشر ببيانه لمتانة المصارف ومدى ملائمة رأس المال للأصول المرجحة بالمخاطر، ويظهر وفق اختبارات الضغط حتى وإن تعرضت المصارف العاملة لصدمة مزدوجة فإن النسبة (29.6%) ستبقى أعلى من النسبة المعيارية والبالغة (12.5%).
			زيادة الأصول المرجحة بالمخاطر بنسبة (10%)	32.8		
			صدمة مزدوجة (انخفاض إجمالي رأس المال التنظيمي وزيادة الأصول المرجحة بالمخاطر (10%)	29.6		
4	صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية (%)	36.1	صدمة انخفاض صافي المركز المفتوح للنقد الأجنبي بنسبة (10%)	32.5	20 >	- يتضح وفق اختبارات الضغط قدرة المصارف العاملة على الاحتفاظ بنسبة أعلى من القيمة المعيارية، حتى بالتعرض لصدمة مزدوجة وهذا يبين أن المصارف العاملة تحتفظ بنسبة كبيرة من العملة الأجنبية.
			صدمة زيادة رأس المال بنسبة (10%)	32.8		
			صدمة مزدوجة (انخفاض صافي المركز المفتوح وزيادة رأس المال بنسبة (10%)	29.5		

ت	المؤشر	القيمة الفعلية	سيناريوهات الصدمات	المؤشر بعد الصدمة (%)	القيمة المعيارية (%)	الوصف
5	مؤشر نسبة تغطية السيولة (LCR) %	127	صدمة انخفاض صافي الأصول السائلة عالية الجودة (10%).	114	< 100%	- يعد هذا المؤشر من المؤشرات الهامة التي تبين قدرة المصارف على تغطية التدفقات الخارجية لمدة (30) يوماً، ويتضح وفق اختبارات الضغط عدم تعرض المصارف لأزمة سيولة في الفصل الأول من عام 2026 حتى وإن تعرضت لصدمة مزدوجة.
			صدمة زيادة صافي التدفقات الخارجية بنسبة (10%).	115.1		
			صدمة مزدوجة (انخفاض صافي الأصول السائلة وزيادة صافي التدفقات الخارجية) بنسبة (10%).	103.6		
6	مؤشر نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) %	121	صدمة انخفاض التمويل المستقر المتاح بنسبة (10%).	109.1	< 100%	- يتضح من خلال المؤشر إن المصارف العاملة ستواجه عجز في السيولة بنسبة (1%) في عام 2026 في حال تعرضت إلى صدمة مزدوجة، وعليه يفضل أن تعمل المصارف على زيادة التمويل المستقر المتاح لضمان تجنب أزمة سيولة إن حدثت الصدمة مع ثبات باقي العوامل.
			صدمة زيادة التمويل المستقر المطلوب بنسبة (10%).	110.2		
			صدمة مزدوجة (انخفاض التمويل المستقر مع زيادة التمويل المطلوب بنسبة (10%).	99.1		
7	نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات	2.9	صدمة زيادة القروض المتعثرة بنسبة (10%).	3.2	10	- تبين اختبارات الضغط أنه وفي حال تعرض المصارف العاملة إلى صدمة مزدوجة في الفصل الأول من عام 2026 ستبقى نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات أقل من النسبة المعيارية، وهذا يعد مؤشراً جيداً عند النظر إلى إجمالي الموجودات.
			صدمة انخفاض إجمالي الموجودات الممنوح بنسبة (10%).	3.2		
			صدمة مزدوجة (زيادة القروض المتعثرة مع انخفاض إجمالي الموجودات بنسبة (10%).	3.5		

بعد إحداث اختبارات الضغط على المؤشرات المستخدمة في تقرير الإنذار المبكر، يتضح أن الجهاز المصرفي يتمتع بمتانة عالية، ويمكنه مواجهة أي سيناريو من سيناريوهات اختبارات الضغط، ولهذا يمكن القول أن المصارف العاملة في الفصل الأول من عام 2026 ستعمل بشكل كفوء دون مخاطر عالية، وكالاتي:

1 – تبين عبر اختبارات الضغط كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية لكل من العملة المصدرة وإجمالي الاستيرادات لـ (6) أشهر حتى بعد افتراض تعرض المؤشر لصدمة مزدوجة كما في الجدول (4)، وهذا ما يوفر نظرة متفائلة تجاه الاقتصاد العراقي من جانب قيمة العملة المحلية.

2 – في حال تعرض المصارف العاملة إلى صدمة مزدوجة ستبقى نسبة كفاية رأس أعلى من النسبة المعيارية والبالغة (12.5%) إذ ستبلغ نسبة الكفاية (29.6%) في الفصل الأول من عام 2026 في حال تعرض المصرف لصدمة مزدوجة كما هو في السيناريو الثالث.

3- سيبقى مستوى السيولة لدى المصارف مرتفع حتى وإن تعرضت لصدمة مزدوجة، إذ ستبلغ نسبة تغطية السيولة LCR نسبة (103.6%) وهي أعلى من النسبة المعيارية والبالغة (100%)، كما إن نسبة صافي التمويل المستقر NSFR وإن انخفضت بشكل طفيف لتبلغ بافتراض صدمة مزدوجة نسبة (99.1%) إلى أن المصارف يمكنها معالجة هذه الأزمة بسهولة عبر زيادة صافي التمويل المستقر أو تقليل الأصول التي تحتاج إلى تمويل، وعليه يمكن القول إن المصارف العاملة لن تواجه مخاطر سيولة في الفصل الأول من عام 2026.

4 – وفيما يخص مخاطر الائتمان يمكن القول إن المصارف العاملة تعمل بوضع آمن خال من المخاطر المذكورة في الفصل الأول من عام 2026، إذ ستبلغ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات لدى المصارف نسبة (3.5%) في حال تعرض المصارف إلى صدمة مزدوجة وهي أدنى من النسبة المعيارية (10%).



mfs.dept@cbi.iq